الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الأدب والفنون

قسم الدراسات اللغوية

تخصص اللغة العربية والإعلام

مذكّرة تخرّج معدّة استكمالاً لمتطلّبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

الاقتصاد اللغوي في الخبر الصحفي

(جريدة الخبر أنموذجاً)

إعداد الطالبة:

عبود شعاعة

إشراف الأستاذ:

المكروم سعيد

الموسم الجامعي: 2016م – 2017م

■ خَيْرُ الكَلامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ ■

كلمة شكر

أشكر الله عزّ وجل الذي فتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة وقدرني على تقديم هذا العمل المتواضع في مجال البحث العلمي.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ "المكروم سعيد" لقبوله تبنّي هذا العمل وعلى نصائحه القيمة، وإلى كافة أساتذة قسم الأدب العربي خاصة الأستاذ "حنيفي بن ناصر"، وإلى كلّ من قدّم لي يد العون وساعدني في أنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة.

وفي الأخير أشكر كلّ من تعلّمت على يديه وكان سبباً في التنوير والمعرفة الهادفة.

إهداء

إلى من علمتني الصبر والوفاء... أمي

إلى من فرشت لي الطريق وروداً وشجعتني على المواصلة لمواجهة الصعاب... أختي حورية.

إلى من شاركنني رحلة الحياة والبحث .... أخواتي و إخوتي وصديقاتي.

إلى روح والدي

مقـــــدمة:

إنّ الانسان يميل بطبعه إلى الاقتصاد في الجهد في الأمور التي تسعى إلى تحقيقها، ويفسّر ذلك نزوعه المستمر إلى الاختراع والابتكار والتطوير لما يستخدمه من أدوات تُعينه على العيش برفاهية واستقرار، وبما أنّ اللغة من تلك الأدوات فلا عجب أن ينتقل الاقتصاد في الجهد إلى مكوناتها المتعددة ويشمل مستوياتها كافة، بالتماس أيسر السبل وأسهلها للتخلّص من الأصوات العسيرة والوصول إلى ما يهدف إليه من معاني وإيصالها إلى المتحدثين معه، خاصة وأنّ اللغة أداة من أدوات الاحتكاك بين الأفراد في جميع الميادين عامة وفي ميدان الإعلام خاصة، حيث أنّها تعد الوسيلة الأساسية التي يستطيع من خلالها الإعلام أن يحقّق أهدافه المختلفة، فعن طريق اللغة يستطيع الإعلامي أن يوصل رسالته الإعلامية التي ينبغي التعبير عنها ونقل تأثيرها إلى المتلقين بدقّة وعناية، فالإعلام يتوجّه إلى المجتمع ويبثّ رسائله بطرق متعددة سواء عن طريق الإعلام المسموع أو الإعلام السمعي البصري أو الإعلام المكتوب الذي يضم مختلف المطبوعات كالجرائد و المجلات.

وتعدّ الصحافة المكتوبة من أهم الوسائل المستعملة من طرف الغالبية العظمى من الجمهور، فقد كوّنت لمدة أجيال من الزمن صورة ومكانة مرموقة بين الوسائل الأخرى، وكان لها ذلك كنتيجة لتناولها الموضوعي للقضايا.

والخبر الصحفي هو أحد فروع الإعلام وأهمها والأساس الأول في أي صحيفة، حيث يكون عبارة عن معلومات حديثة تنقل باختصار وأمانة ودقّة، وهنا يتدخّل الاقتصاد اللغوي بأنه علامة وأداء يتسم بالاختزال يؤدي فوائد جمّة بوسائل تعبيرية ميسّرة توفّر الجهد، وهذا ما يعبَّر عنه بقانون الجهد الأدنى أو التيسير والسهولة في تغطية حدث ما.

ووافق اختياري عينة من الأخبار من جريدة "الخبر" باعتبارها جريدة جزائرية يومية مستقلة ناطقة باللغة العربية، تساهم في التثقيف والتعليم وتغطية معظم الأحداث الوطنية والدولية

بصفة يومية، وذلك باستخدام اللغة الإعلامية التي تساعد على عملية الفهم كونها تقترب من لغة الأدب وتمتاز بالسلاسة والواقعية والتبسيط ممّا يسمح لها باستقطاب أكبر عدد من الجمهور.

ولم يكن اختياري لدراسة هذا الموضوع عبثاً، وإنّما كان رغبة مني في الاطلاع على الجديد، ومحاولة في معرفة علاقة اللغة بالإعلام من خلال تجلّي مظاهر الاقتصاد اللغوي في كتابة الخبر الصحفي، وهذا ما جعلني أطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قوة العلاقة بين اللغة والإعلام من خلال الاقتصاد اللغوي؟

كيف يمكن تجسيد ظاهرة الاقتصاد اللغوي من خلال صياغة خبر صحفي؟

وقد فرضت عليّ طبيعة الموضوع تتبّع المنهج الوصفي التحليلي بعرض وتحليل أمثلة من القرآن الكريم وبلاغة العرب وبعض الأخبار الصحفية.

وقد اعتمدت في موضوعي هذا على مجموعة من المراجع أهمها: "أساسيات في اقتصاد اللغة العربية" لمهدي حسين التميمي، و"اللغة والاقتصاد" لفلوريان كولمارس، بالاضافة إلى " فن التحرير الصحفي" لعبد الجواد سعيد ربيع، و"الخبر في وسائل الإعلام" لمحمد معوض.

وقد جاءت خطة البحث على النحو التالي: المدخل جاء ممهّداً للموضوع حاولت فيه الإلمام بماهية الاقتصاد اللغوي كونه ظاهرة تحدث في كل لغات العالم دون استثناء. كما تطرقت إلى عرض تعريفات للخبر الصحفي وإن كانت معظمها تشير إلى صعوبة تعريفه ؛ وذلك لاختلاف مفهومه من منطقة لأخرى. ثم اتْبَعْتُ المدخل بثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي، الفصل الأول "الاقتصاد اللغوي مبادئه وأسسه" تطرقت فيه إلى الاقتصاد اللغوي في الشعر العربي والقرآن الكريم ثم مظاهر الاقتصاد اللساني في اللغة العربية، ثم مبادئه ونظرياته، وختمت الفصل بهرم يلخص القواعد والأساسيات التي يقوم عليها الاقتصاد اللغوي. أمّا الفصل الثاني "مظاهر الاقتصاد اللغوي في الخبر الصحفي" فتطرقت فيه إلى

الاقتصاد اللغوي في اللغة الإعلامية ثم نشأة الخبر الصحفي وأنواعه، ثم سمات الاقتصاد اللغوي والقوالب الفنية في كتابة الخبر. بينما خصصت الفصل الثالث للجانب التطبيقي من الموضوع وحاولت توضيح العلاقة بين الفصلين النظريين من خلال عرض بعض الأخبار من أعداد مختلفة من جريدة "الخبر". وأنهيت بحثي هذا بخاتمة لخّصت فيها أهم النتائج التي استخلصتها.

ومن الصعوبات والعراقيل التي اعترضتني في انجاز هذا البحث قلة المصادر والمراجع التي تخدم موضوع الاقتصاد اللغوي، وعدم توفر مكتبة الأدب العربي على مراجع متعلقة بموضوعات الصحافة والإعلام، مما جعلني أواجه صعوبة نوعاً ما في جمع المادة المعرفية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد اجتهدت في انجاز هذا البحث من أجل إخراجه في هذه الصورة.

في الأخير أحمد الله الذي ساعدني لإتمام هذا البحث، الذي أتمنى أن أكون قد وُفقت في اختياره وتمكنت من الالمام بجوانبه، وهذا تحت اشراف الأستاذ "**المكروم سعيد**" الذي ساعدني في انجاز هذا البحث من خلال النصائح والإرشادات الراجحة.

مدخل

لقد عمدت اللّغة العربية إلى وضع خاصية تُمكّنها من مواجهة تناهي الألفاظ وعدم تناهي المعاني، بيد أنَّ هذه الخاصية ليست وقفا على اللّغة العربية فحسب بل هي معروفة في كل لغات العالم، تسعى إلى بذل جهد أقل من أجل تحقيق المعنى، فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق الاقتصاد بعينه، لو قرأنا اللّغة العربية قراءة لسانية بمستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية لوجدنا سمة التكثيف والاختزال والاقتصاد في المجهودين العضلي والفكري واضحة وجلية."فظاهرة الاقتصاد اللغوي تهدف إلى التعبير بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي كما يُعَبَّر عنها أحيانا بقانون الجهد الأدنى أو قانون السهولة واليسر بالاختزال لبعض الأصوات أو الاقتضاب أو الادماج أو التخفيف مع المحافظة على الأنماط والمعاني المقصودة. لقد أَلِفَ العرب في كلامهم الايجاز قصد الاختصار وقلّة الكلام، ولم يؤْثِروا الإطناب إلاّ في حالات يمكن عدّها.[1] "ويعد الاقتصاد ظاهرة أصيلة في اللغة العربية وذلك من حيثُ الوجود والآن يمكننا القول حتى من حيث الدراسة، فقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم كما وردت في شواهد النُّحاة والبلاغيين، فالنحوي ينظر إليها من ناحية هل يجوز حذف كلمة مقابل وجود حركة إعرابية تنوب عن ذلك، بحيث جوّزوا حذف الفعل والفاعل والمفهوم وغيرهم، أما البلاغيون، فينظرون إلى الاقتصاد من زاوية أداء الجملة للمعنى، فدرسوا حقيقتها وطريقة اللجوء إليها، فالاقتصاد عندهم ملفت للانتباه وله أغراض بلاغية واضحة تظهر بوضوح في سمات الاقتصاد"[2]. لم تقتصر ظاهرة الاقتصاد اللغوي على النحو والبلاغة بل تعدّت ذلك إلى مجال علم اللغة الاعلامي، فكثيرا ما نلتمس بعض سمات الاقتصاد اللغوي في أسلوب الإعلاميين خاصة الصحفيين عند عرضهم لخبر صحفي نجدهم يستخدمون النحت والاشتقاق والحذف وغيرها من الوسائل اللغوية، من هذا المنفذ تتبين لنا علاقة الاقتصاد اللغوي بالخبر الصحفي، سنحاول عرض مفهوم كلّ منهما.

[1]- ينظر وردة غديري، سمات الاقتصاد اللغوي في العربية، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير في اللغويات ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر،2002_2003، ص 1

[2]- المرجع نفسه، ص 2

I. مفهوم الاقتصاد اللغوي :

ورد مصطلح الاقتصاد اللغوي (l'économie linguistique) في مؤلَّف مارتيني "اقتصاد التغيرات الصوتية" الذّي يعدّ أعظم عمل له في الفونولوجيا الزمانية. ولإزاحة ما قد يكتنف هذه الكلمة من غموض، نرجع مباشرة إلى هذا المرجع لنتبيّن مغزاه الحقيقي. فيقول هذا الباحث:" لا يمكن أن نحصر معنى الاقتصاد في معنى "التقتير" (parcimonie) كما فعل ذلك باسي (passy) حين قابل كلمة "الاقتصاد" بكلمة "التبذير" (emphase)، بل إنَّ "الاقتصاد" يشمل كل شيء: تقليص كل تمييز غير مفيد، وإظهار تمييزات جديدة، والإبقاء على الوضع الراهن (statu quo). فالاقتصاد اللغوي هو التآلف بين كلّ القوى المتواجدة. ويرى مارتيني أن الإنسان يعيش في صراع قائم بين عالمه الداخلي وعالمه الخارجي. فالعالم الخارجي في تطور مستمر ويتطلّب ابتكار مفردات جديدة، والطبيعة الإنسانية الداخلية ميّالة إلى الخمول والجمود، واستعمال النزر القليل من المفردات الموجودة حولها. بالإضافة إلى هذا فإنّ ثمة صراعاً بين حاجيات التواصل التي تؤدي إلى تطوير اللغة من جهة، وخمول الأعضاء ونزوعها إلى الاقتصاد في الجهد الذّي تتطلبه عملية التلفظ أو التّذكر من جهة أخرى.[1]

نستطيع أن نقول أنَّ الاقتصاد اللغوي اصطلاحا هو الوصول بالقليل المتناهي من الوسائل اللغوية إلى الكثير من الغايات والمعاني. وذلك استناداً إلى قول الدكتور تمام حيث قال:" إذا كانت المعاني لا تتناهى وكانت الألفاظ متناهية وطرق تركيبها محدودة معدودة فلابدّ من طريقة لاستعمال هذه الألفاظ تصبح بها كافية لأداء المعاني، ومن حقّ الطريقة التى توصل إلى الكثير من الغايات بالقليل من الوسائل أن توصف بأنها "اقتصادية".[2] يتحقق الاقتصاد اللغوي باستخدام القليل من الألفاظ للتعبير عن الكثير من المعاني لكن بطريقة واضحة دون اخلال بالمعنى.

---

[1]- ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 155

[2]- ليث محمد لال، الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، رسالة ماجستير في اللغة، المملكة العربية السعودية، 1415هـ، ص 21

اقتصاد اللغة يقوم على قاعدة حذف المفردات بغير ما ضرورة فيه وإيجاز التعبير يرتقي إلى مستند تاريخي، وحيث أن المفردات تعتبر من أنواع الحذف التي تتصف بطابع العموم والشمول، وهذا راجع إلى كثرة ورودها في القرآن الكريم وفي كلام العرب من خلال أشعارها وخطبها؛[1] إذا كان العدد المتناهي للألفاظ بإمكانه التعبير عن العدد اللامتناهي من المعاني، فلا حاجة لتكرار ما لا ضرورة لذكره، خاصة إذا كان لا يضيف للمعنى شيئا.

فالاقتصاد اللغوي ظاهرة لغوية غير مقصورة على اللغة العربية وحسب، وإنما "هي ظاهرة معروفة في كل لغات العالم، ولكن بدرجات متفاوتة يتأثر بها التركيب والصوت، وبالتالي كانت من الظواهر العالمية في اللغات؛ إذ أنّها ليست وقفاً على لغة دون أخرى. فالاقتصاد اللغوي ظاهرة هدفها استخدام أقل جهد ممكن، حيث تؤثر في المتلقي فتجعله يتصور ما يناسب ويعطيه متّسعاً يتوهّم فيه الكثير من الأشياء التي يمكن أن يحتمل معناها اللفظ المقتصد فيه"[2]. غاية الاقتصاد في اللغة تحقيق التعبير وتوصيل المعنى دون نقصان وفق مبدأ جهد أقل. ويرى فخر الدين قباوة أنّ الاقتصاد اللغوي "هو أن يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذّهنية والعلاجية لآلة الخطاب، إنَّه أداء مُكثّف مُختزَل، ينقل الفوائد الكثيرة بوسائل تعبيرية ميسّرة، تُحقّق القدر الكبير ممّا تطلبه المعاني للإبلاغ إبّان المعاناة في التفكير والصياغة واستخدام جهاز النطق والتعبير".[3] استخدام خاصية الاقتصاد اللغوي من طرف المتكلم تمكنه من تبليغ عدد كبير من الفوائد بأقل كمية من الجهود، وذلك باستخدام الوسائل التعبيرية الميسّرة. فالاقتصاد اللغوي كان فعلاً ممارَساً في لغة التخاطب اليومي، من دون حضور تداولي للمصطلح، وقد أكّدت النظريات الحديثة هذا القانون وعمّمته على ميادين مختلفة. وعلماء اللسان اليوم معجبون باكتشافهم قانون الاقتصاد في اللغة. وهم يحثّون على أنَّ مبدأ الخّفة والإفهام هو الذي يقرّر مصير تطور اللغات. ومن المعلوم أنَّ الماركسية تخضع لمبدأ الاقتصاد في جميع البنيات الفكرية العليا

[1]- مهدي حسين التميمي، أساسيات في اقتصاد اللغة العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط 1، 2006، ص 15

[2]- وردة غديري، سمات الاقتصاد اللغوي في العربية، مرجع سابق، ص 5

[3]- فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، مكتبة لبنان ناشرون، القاهرة، ط1، 2001، ص 31

في الإنسان.[1]

إذا كان الذي سبق محاولة تحديد لتعريف الاقتصاد اللغوي، سنحاول الآن تحديد تعريف للخبر الصحفي، الذي يجد البعض موضوع تعريفه أمراً هيّناً لكنّه في الواقع يمثّل غاية الصعوبة، إذا ما توصّلنا إلى حقيقةٍ مفادها بأنّ الخبر يمثّل باكورة عمل الفن الصحفي بكافّة أطيافه، لقد قرأنا لكثير من المؤلفين والمهتمين بالخبر الصحفي. إنّ مفهوم الخبر الصحفي في اللغة العربية هو ما يحتمل الصدق والكذب، وهذا المعنى اللغوي الصّرف يعطي مجالاً للتظليل والتأويل كونه يخضع مفهوم الخبر لإحتمال الصدق أو الكذب بينما إن الخبر لابدّ أن يكون صادقا لكيلا يفقد قيمته الخبرية، فالمفهوم المتبع للخبر يختلف من ساحة لأخرى، وأقصد هنا يختلف تبعاً لإختلاف الثقافات العالمية، فمفهومه في البلدان المتقدّمة ليس هو في البلدان الاشتراكية ولا هو المفهوم في البلدان النامية، وهذا التباين يجعل من الصعوبة تحديد تعريف جامع للخبر لكنّه ربما تعود تلك المرجعية إلى تعدد الثقافات من مكان لآخر.[2] في حين استقرّ المصطلح الغربي news على مفهوم جامع للخبر يشتمل على كل أجناس المادة الصحفية ذات الطابع الموضوعي التقريري، بما في ذلك التقارير الإخبارية والحديث الصحفي والتحقيقات وغير ذلك، نجد معظم المؤلفين العرب يناقشون الخبر على أنه جنس واحد فحسب من الأجناس الكتابية الصحفية مقارنة بأجناس أخرى مثل التقرير والحديث والمقال وما إلى غير ذلك.[3]

II. مفهوم الخبر الصحفي:

الخبر معلومات حديثة تنقل بأمانة ودقّة عن أحداث جارية أيّاً كان نوعها وفي أي مكان في العالم، تُقارن بمعلومات أساسية أخرى رُويت بأمانة ودقّة، وجُمعت على شكل خبر، وقد

[1]- ينظر يوسف بديدة، بلاغة الايجاز في الشعرية العربية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 17

[2]- ينظر فاضل محمد حسني البدراني، أسس التحرير الصحفي والتلفزيوني والالكتروني، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2004، ص 16

[3]- ينظر نبيل حداد، في الكتابة الصحفية السمات، المهارات، الأشكال، القضايا، دار الكندي، الأردن، 2002، ص 169

أُختيرت بموضوعية، ولكن دونما موازنة مصطنعة أو دافع سياسي أو تزويق تحريري من قبل الصحفيين المحترفين.[1]

رغم كلّ الجهود المبذولة من طرف الباحثين والمؤلفين لإيجاد تعريف واحد جامع للخبر، إلاّ أنّ كلّ تعريف توجد فيه ثغرات ونقائص من وجهة نظر أخرى، فمفهوم الخبر يتباين من مجتمع لآخر، ومن بلد لآخر، لأنّ مفهومه في البلدان المتقدمة ليس هو في البلدان الإشتراكية ولا هو في البلدان النامية، سنحاول فيمايلي عرض بعض تعريفات الخبر من وجهات نظر مختلفة، قصد الإلمام بالموضوع:

قبل أن نصل إلى تعريف الخبر، سنحاول ذكر بعض الآراء التي قيلت فيه:

- الرواية الأمنية وغير المنحازة للأحداث ذات الأهمية أو النفع بالنسبة للجمهور.
- هو الوصف أو التقرير بدون تحيز للحقائق الهامة حول واقعة جديدة تهمّ القرّاء.
- هو كل ما يهمّ الجماهير العريضة من الناس، ويلفت نظرهم.
- الخبر هو أي شيء يثير اهتمام جزء كبير من المجتمع، ولم يكن معلوما لديهم من قبل أبداً.
- الخبر هو الشيء الجديد.
- الخبر هو كل ما يهمّ الناس.[2]

يذكر عملاق الصحافة الأنجليزي "لورد نور ثكليف" أنه قال: "الشيء الوحيد الذي يساعد على زيادة توزيع الجريدة هو الخبر، والخبر هو كل ما يخرج عن محيط الحياة العادية المألوفة. ويكون مدار حديث العامة والخاصة". فالأخبار هي شيء مختلف بالتالي فإنّ تعريف الخبر هنا يتم من خلال وصف بعض عناصره مثل: الإثارة والجدّة والطرافة والدراما.

[1]- ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن كتابة الأخبار، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2001،ص 46
[2]- ينظر إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي نظريا وعمليا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 31

من خلال هذا التعريف يتبيّن لنا أنّ الخبر يمثّل العنصر الأساسي لتحقيق نجاح الجريدة وعاملاً أساسياً في توزيعها وانتشارها. فالخبر هو الإتيان بالجديد الذي يهمّ الجمهور.

يقول فراسن فابر أنّ "الخبر الصحفي هو ذلك النوع الصحفي الرئيسي الذي يقوم بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسة، أو يعكس أحداث معينة بأسلوب مكثّف وبأسرع طريقة ممكنة، ويتبقى أن يكون الخبر الصحفي واقعياً ملتزماً ومقنعاً".[1] فالخبر الصحفي يجب أن يتّسم بالموضوعية والدقّة والإقناع. ونرى من وجهة نظرنا أنّ أنسب تعريف: "أنّه الإعلام الموضوعي الدقيق والمحايد عن الوقائع والأحداث الآنية، والمعلومات المهمة والمفيدة لأكبر عدد من الناس، والذي يجيب على الأسئلة التي تتبادر إلى أذهانهم".[2] فالخبر هو أساس الصحافة الحديثة وعمودها الفقري، فبدونه لن تكون هناك صحافة أو صحيفة. الخبر يحتل مكان الصدارة بين فنون التحرير الصحفي، لأنه هو صانع كلّ هذه الفنون بمعنى آخر، " الخبر هو الأب الشرعي لغيره من الفنون التحريرية، وبدونه لا تقوم لها قائمة".[3]

لقد اختلفت تعريفات الخبر الصحفي من باحث لآخر وهذا الاختلاف واضح، فنجد الدكتور فاروق أبوزيد يرى أن أفضل تعريف للخبر في البلدان النامية هو"أنه تقرير يصف في دقّة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمسّ مصالح أكبر عدد من القرّاء، وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته.

ويعرفه الدكتور محمود أدهم بأنه وصف موضوعي دقيق تطالع به الصحيفة (جريدة أو مجلة) قراءها في لغة سهلة واضحة وعبارات قصيرة، على الوقائع والتفاصيل والأسباب والنتائج المتاحة والمتتابعة لحدث حالي أو رأي أو موقف جديد لافت للنظر أو فكرة أو قضية أو نشاط هام تتصل جميعها بمجتمعهم وأفراده وما فيه، أو بالمجتمعات الأخرى. كما تساهم في توعيتهم وتثقيفهم وتسليتهم، وتحقق الربح المادي لها.[4] فالخبر الصحفي هو

[1]- ينظر إبراهيم أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 33

[2]- ينظر نعمات أحمد عتمان، فنون التحرير الصحفي، المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ط، 2010، ص 11

[3]- ينظر إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1،1998، ص 9

[4]- ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن التحرير الصحفي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 49

عرض للوقائع والأحداث بطريقة موضوعية وبلغة سهلة في متناول جميع فئات المجتمع، ويجب أن يتميّز الخبر الصحفي بعنصر التشويق والإثارة حتى يلفت انتباه القارئ.

الخبر الصحفي عامة هو الدعامة الحقيقية للصحيفة، فهو يحتل مكان الصدارة في أي صحيفة علاوة على أنه الأساس في وجود فنون الكتابة الصحفية الأخرى، مثل: المقال والتقرير والتعليق والحديث التحقيق...إلخ.[1]

لقد أجمعت كل التعاريف السابقة الذكر على أن الخبر الصحفي هو عرض للجديد من الأخبار بصدق وموضوعية دون تحيّز، فهو يمثّل أهم مادة من مواد الصحيفة التي تجلب القرّاء، وعاملاً أساسياً في انتشارها ونجاحها.

[1]- ينظر نعمات أحمد عتمان، مرجع سابق، ص 9

الفصل الأول

الاقتصاد اللغوي مبادئه وأسسه

- ✓ الاقتصاد اللغوي في الشعر العربي والقرآن الكريم
- ✓ مظاهر الاقتصاد اللساني في اللغة العربية
- ✓ مبادئ الاقتصاد اللغوي
- ✓ نظريات الاقتصاد اللغوي
- ✓ هرم الاقتصاد اللغوي

I. الاقتصاد اللغوي في الشعر العربي والقرآن الكريم :

لقد ذكرنا سابقاً أنّ الاقتصاد اللغوي يكون بالوصول إلى الكثير من الغايات بالقليل من الوسائل، وقد اعتمد هذه الخاصية شعراء العرب منذ القديم، حيث يخلّد المتنبي بطولة سيف الدولة، إذ يقتحم حَوْمَةَ المعركة، والموت من حوله حتمٌ لكلّ حيّ، فهو مظلّلٌ بالسيوف والرماح، والمَقاتِلُ تُطْبِقُ عليه من كلّ صوبٍ :

وَقَفْتَ، ومَا في الموت شَكٌّ لواقف كأنّك في جفْن الرّدى، وهو نائمُ

وهذا اقتصاد تكثيف، لما تَعْجزُ عنه أدوات التعبير، إلاّ اللغة التي كرّم الله بها آدم بنيه. وإلاّ فأين الوسائل الفنّية التي تمثّل الموت؟ وكيف يكون لها أن تُقرّبه إلى سيف الدولة هذا التقريب ؟.[1] كما أنّ الزّحافات والعلل تعتبر اقتصادا أيضاً.

وقد ظهر هذا البيان الفذّ في القرآن الكريم اعجازا إلهيا، هزّ قلوب العرب، وحقق لديهم صدقَ النبوّة والرسالة. ومن ذلك قوله تعالى: ((أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾))(س:الغاشية.الآيات:17إلى20)، ففي كلّ آية منه حشد لعالم ضخم عظيم، مفعم بالعناصر المتكاثفة المتساوقة للقدرة الرّبانية: عالم الحيوان وما في خلقه من التناسب للبيئة والوظائف الميسّرة لها. ثمّ النقلة السريعة إلى عالم السماء العلوي، بما فيه من نهار واضح وليل دامس، ثمّ رجعة إلى عالم قريب فيه الجلالة والاستهوال، يتضاءل أمامه الإنسان ويستكين، إنّه عالم الجبال السامقة تشمَخُ مناطحة السحاب. ثمّ النزول إلى السهول الممتدّة في الأرض. كلّ هذا التنقل السريع مع الحشد الهائل لهذه المشاهد الكثيرة في عبارة وجيزة تستغرق سطراً ونيقاً. وإنّ قراءتها كلّها لا تستغرق دقيقة واحدة، فكم يكون

[1]- ينظر فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، مرجع سابق، ص 24

مقدار الاقتصاد في هذا التعبير اللغوي؟. ثمّ إنّ رصيدها الرمزي في الذاكرة اللغوية للإنسان أكثر اختصاراً من قراءتها بآلاف المرّات[1].

بيّنت لنا هذه الأمثلة بوضوح استغلال خاصية الاقتصاد اللغوي في الشعر العربي والقرآن الكريم من خلال تصوير المواقف العظيمة ووصفها بأقل عدد ممكن من الألفاظ. كما يحفل النّص القرآني بالوافر من موارد الاقتصاد اللغوي من خلال الحذف أو القصر، أو الإيجاز والواضح أن مفهوم الاقتصاد ينصرف في الذكر القرآني إلى مداره الأشمل في اعتدال النشاط عموماً، وهذا ما يُفهم من سياق النصوص القرآنية التالية : ((ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ٣٢))(س:فاطر.الآية:32). ((وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ١٩))(س:لقمان.الآية:19). ((وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ٦٦))(س:المائدة.الآية:66). قال ابن السمين في جملة معاني الآيات الكريمة سالفة الذكر أنّ القصد: استقامة الطريق، أو ما يتردد بين المحمود والمذموم كالواقع بين العدل والجور والقريب والبعيد، و قوله: " وسفراً قاصداً" أي " سفرا متناهي البعد"، وقد كانت العرب تستحسن كلّ كلام موجز، وقد اقتصرت فيه على الإشارة الدّالة والاختصار وهذا ما نجده في القرآن الكريم ذلك فيما يُعرف بمفاتيح السور؛ فقد رُوي عن ابن عباس في "ألم" أنّ معناها (أنا الله أعلم)، كما رُوي عن سعيد بن عبيد في (كهيعص) أنَّ معناها هو (أي الله _كافٍ _هادٍ _يمين _عزيز _صادق). وهذا ما رشّحه أبو اسحاق الزّجاج واستدّل عليه بأدّلة قوية.[2] وقد رغّب الله سبحانه وتعالى عباده في فعل الخيرات وفق هذا المبدأ أي الاقتصاد، إذ قال عزّ وجلّ في الآية الكريمة: ((مَّن

[1]- ينظر فخر الدين قباوة، مرجع سابق، ص 25
[2]- ينظر مهدي حسين التميمي، مرجع سابق، ص 17

ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾))(س:البقرة.الآية:245)، في هذه الآية رغّب الله سبحانه وتعالى العباد في فعل الخيرات، مراعيا فطرتهم من مبدأ الوصول بالقليل إلى الكثير حيث وعدهم بمضاعفة الأجر ليرغبوا أكثر. والعرب كانوا ومازالوا يُؤثرون الاقتصاد والإيجاز في أقوالهم بغية التخفيف لأن الاقتصاد يشمل اللفظ والمعنى كما تبيّن في الأمثلة المذكورة سابقا، فنجد ابن جنّي يقول: "ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهَم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول؛ فمن ذلك قولك: كم مالك؟ ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: "أَ عَشَرَةُ مالك؟ أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف". فلو ذهبت تستوعب الأعداد لن تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناه، فلذا قلت كم أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المُحَاط بآخرها.[1]

II. مظـاهر الاقتصـاد اللغـوي في اللغـة العربيـة :

بما أنّ اللغة وسيلة للتواصل داخل المجتمع فقد عرفت تغيرات وتطورات، ويُعزى التطور اللغوي في كثير من الأحيان إلى الجانب المنطوق في اللغة، لأنه يمتلك القدرة على الحركة والانسياب أكثر مما هو عليه جانبها المكتوب. متّجها في سلوكه هذا نحو الاقتصاد والتسهيل والتيسير وتقليص النشاط الذهني والجسدي لدى المتكلم والمستمع إلى الحدّ الذي يسمح لهما بالتواصل والتفاهم. فالاقتصاد اللساني هو مبتغى اللغة الذي تسعى إليه من خلال تطوّرها عبر الأزمنة التاريخ، ومُرادُ الإنسان تحقيق الحد الأقصى من الأثر من خلال بذل الحد الأدنى من المجهود. ومن مظاهره في اللغة العربية الفصحى:

1. تخفيف الهمزة: الذي يعتبر مثالاً صادقاً لجنوح العربية نحو اليسر واقتصاد الجهد، والهمزة نبرة في الصدر تخرج باجتهاد كما يقول سيبويه، فهي من أشّق الأصوات نطقاً وأعسرها إخراجاً.

[1]- ينظر ليث محمد لال، مرجع سابق، ص 6

2. اعتمادهم في لغتهم على الأصوات المجهورة: من حيث أنّ الصوت المجهور أسهل في النطق من المهموس الذي يتطلّب جهداً أكبر ومدّة أطول. فالتّاء المهموسة يكون حبس الهواء فيها أطول وأشذ إحكاماً منه في حالة الدال المجهورة، فالكثرة الغالبة من الأصوات اللغوية في كلّ كلام مجهورة، على حين أنّ الأصوات المهموسة لا يكاد يزيد شيوعها في الكلام على عشرين أو خمسة وعشرين في المائة.[1]

3. من وجوه الاقتصاد؛ الوقف: والوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو العمل؛ فالوقف استراحة من ذلك العمل، ولعلّ أشهر الوقف على الكَلِم المتحركة وصلاً هو السكون، فكما يُبْتَدَأ بالحركة يوقَفُ على السكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث. والسكون يؤدي إلى مقطع مغلق على العكس من الحركة التي تؤدي إلى مقطع مفتوح، والمقطع المغلق أخف على النطق وأرْيَح للسمع وأقّل استهلاكاً من المقطع المفتوح، وهو ما يناسب السرعة في النطق التي تميّز البدوي، الذي كثيرا ما يُسكِن المتحرك توفيراً للجهد، واختصاراً للوقت.

4. القياس: يعتبر أيضا من مظاهر الاقتصاد اللغوي "لأنّه يتوقف إلى حدّ ما على قانون الاقتصاد في المجهود الذي يتجنّب إثقال الذاكرة بمتاعٍ غير مفيد. والصيغ التي يُقصيها القياس صيغ عليلة، بمعنى أنّها غير مضمونة من الذّاكرة لندرة استعمالها، فالصيغة الشاذّة النادرة الاستعمال تُنسى وتُصاغ من جديد تبَعاً للقاعدة المطردة"[2].

5. ومن الاقتصاد اللغوي ما يسّمى عندهم بالجوار؛ " وهو تحريك آخر اللفظ بنفس حركة سابقه تخفيفاً وأشهر مثال استدّلوا به عليه قولهم:"هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ"، والأصل أن يُقال: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ"؛ لأنّ (خَرِبٌ) صفة للجحر وليس للضبّ. ومثلُه قول الشّاعر:

* كأنَّ نَسيجَ العنكبوتِ المُرَمَّلِ *

[1]- ينظر أحمد الطيبي، الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص9

[2]- ينظر جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الهيئة العامة لشؤون المطابع الآميرية، القاهرة، د.ط، 2014، ص 206

والصحيح أن يُقال (المُرَمّلا) لأنّه صفة لِ(نَسيجَ). كما أنّ الأصوات المتقاربة المخارج تُحدثُ عسراً في النطق، فألّف العرب أغلب كلامهم من الأصوات المتباعدة المخارج: ذلك أنّ الجمع بين الأصوات المتقاربة المخارج أثقل على اللسان وأعصى على السمع، إنّ اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تَسْتَلّذُ النفس لسماعه، ومنها ما تكره سماعه. يقول الخليل: " ولولا بحّة في الحاء لَأشبَهَتْ العين، لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا من العين. فلذلك لم تأتلِفا في كلمة واحدة، إلاّ مفصولا بينهما كذلك الهاء.[1]

6. قانون السهولة والتيسير: تميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدلُ أصواتاً بأخرى، لا تتطلّب مجهوداً عضليا كبيراً، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقّدة والأنظمة المختلفة الظاهرة الواحدة، وإلى هذا يذهب كثير من علماء اللغة، من أمثال "هويتني" "whiteney" الذي يرى أنّ كلّ ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلاّ أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يُبْذل في النطق، وأنّ هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات، التي لا يضّر الاستغناء عنها بدلالتها.[2] فالإنسان ميّال بطبعه إلى الراحة والرغبة في قضاء حاجياته في أسرع وقت مع اقتصاد في الوقت والمجهود معا بعدّة طرق، فقد فُسّرَ سبب التغيير الصوتي بقانون الاقتصاد في الجهد، ومفاده أنّ لفظتين تُعَوّض بلفظة واحدة أو اللفظة الصعبة تحُلّ محلّها لفظة أسهل. إنّ هذه الفكرة مهما قيل عنها تستحق الدراسة وقانون الاقتصاد في الجهد يتطلّب دراسة شاملة، ويحتاجُ أن يُؤخَذَ بعين الاعتبار النظرة الفلسجية (مسألة النطق) والنظرة السايكولوجية (مسألة الانتباه) في آنٍ واحد.[3]

7. القلب المكاني: أشار إليها الكثير من الباحثين والمؤلفين، تتمثّل في تبادل المواقع، تحدثُ بين الأصوات المتجاورة في السلسلة الكلامية، وقد عرفت اللغات السامية وحتى اللغات اللاتينية ظاهرة القلب المكاني ممّا يدلّنا على قِدَمِها وتأصّلها. ولعلّ قانون اختزال

---

[1]- ينظر أحمد الطيبي، مرجع سابق، ص 21

[2]- ينظر رمضان عبد التواب التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع، القاهرة ط2، 1990، ص 85

[3]- ينظر فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، د.ط، 1985، ص 172

الجهد خير من يُفَسّر وجود هذه الظاهرة"[1]، التي عرّفها محمود فهمي حجازي أنّها "ظاهرة صوتية تعني تبادل صوتين لمكانيهما، بأن يحلّ كلّ منهما محلّ الآخر"[2]، بالتقديم أو التأخير؛ بتقديم بعض أصوات الكلمة لصعوبة تتابعها، فظاهرة القلب المكاني واضحة في اللغة العربية، حيث لا يمكن إنكارها فهي ملحوظة في لغة الأطفال الذين لا يستطيعون نطق الألفاظ الكثيرة فيقلبون بعض حروفها.

8. المماثلة: من الطبيعي في كلّ لغة أن تأتلف الأصوات المفردة في مجموعات من المقاطع الصوتية لِتُؤَلِّفَ الكلمات التي تتكون منها الجمل والعبارات، ولا ريب أنّ عملية الاقتصاد في الجهد العضلي هدف مقصود للناطقين باللغة، فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرَجاً وصفةً سَهُلَ نُطْقُها وتحققت لها السلاسة والانسجام، فإذا كان النطق بالمتجاورين أمراً صعباً يستلزم جهداً كبيراً لَجَأَ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتى ينسجم مع صاحبه صوتيا، ويسمّى ذلك بالمماثلة؛ وهذه الظاهرة شائعة في كلّ اللغات بصفة عامة، غير أنّ اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه.[3] ويمكن تقسيم المماثلة من حيث اتجاه التأثير إلى نوعين:

- مماثلة تقدمية: وهي مماثلة يتّجه فيها التأثير إلى الأمام، وهذا يعني أنّ صوتا ما يكون مكيّفاً مؤثراً والصوت اللاحق يكون مكيَّفاً متأثِّراً. مثال ذلك: (ازدان)، التي أصلها (ازتان)، حيث تحوّلت / ت/ إلى / د / لتماثل / ز/ في الجهر.
- مماثلة رجعية: وهي مماثلة يتّجه فيها التأثير إلى الخلف، وهذا يعني أنّ صوتاً ما يؤثر في صوت سابق، فيكون الصوت اللاحق مكيِّفا متأثّرا. مثال ذلك: (من بعيد) ←—— (مم بعيد). حيث تغيّرت / ن/ إلى / م / لتماثل / ب/ في الشفتانية، ويدعو البعض إلى هذه المماثلة بالتوقعية، حيث تؤدي توقع صوت ما إلى احداث تغيّر في صوت يسبقه.[4] فنحن عندما نتكلّم قد نعدّل أو نغيّر صوتاً ليماثل آخر مجاور له، وهذا يهدف إلى توفير الجهد عن طريق استعمال مكان نطق واحد.

---

[1]- ينظر عبد القاهر جليل، علم الصرف الصوتي دار أزمنة، د.ط، د.ت، ص 63

[2]-ينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة د.ط، 1998، ص 87

[3]- ينظر عبد الغفار حامد هلال، الصوتيات اللغوية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008، ص317

[4]- ينظر محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، دار فلاح للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، د.ت، ص 219

9. المخالفة: في الوقت الذي تدعو فيه أحوال لغوية معينة الأصوات المتخالفة إلى التماثل ليتحقق الإنسجام الصوتي بينهما، تدعو أحوال لغوية أخرى الأصوات المتماثلة إلى التخالف ليتحقق الانسجام الصوتي أيضا. فكما أنّ المماثلة هي تقريب الصوت من الصوت، فالمخالفة هي تحويل أحد المتماثلين إلى صوت آخر منعاً للثقل وتخفيفاً للانسجام.[1] يمكن تقسيم المخالفة من حيث اتجاه التأثير إلى نوعين:

- مخالفة تقدمية: وهي أن يؤثر صوت في صوت لاحق فيجعله مختلفا عنه. وهذا يعني أنّ التأثير يتّجه إلى الأمام، من الصوت المؤثر إلى الصوت المتأثر. مثال ذلك:

كتابانَ ⟵ كتابانِ، هنا نلاحظ انّ الصوت والفتحة الطويلة(أي الألف)، والصوت المتأثر هو الفتحة القصيرة التي تحوّلت إلى كسرة قصيرة.

- مخالفة رجعية: وهي أن يؤثر صوت في صوت سابق، فيجعله مختلفا عنه. وهذا يعني أنّ التأثير يتّجه إلى الخلف، من الصوت المتأثر، مثال ذلك: جَمَّدَ ⟵ جلْمَدَ. هنا نلاحظ أنّ الصوت المؤثر هو / م / الثانية والصوت المتأثر هو / م / الأولى التي تحوّلت إلى / ل / التي تختلف عن / م / في مكان النطق وكيفية النطق.[2]

III. مبـــادئ الاقتصـــاد اللغـوي:

1. مبدأ الجهد الأقّل:

يعتبر أشمل محاولة للعمل بمبدأ الجهد الأقل في اللغة من كتاب: "زيف" " السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقّل"، الذي رغم شهرته لم يُؤخَذ بالجدّية الكافية في العلوم اللغوية، قد كان هدف مؤلفه "زيف" هو تقديم دليل مقنع بأن كلّ سلوك صحيح للفرد يحكمه مبدأ الجهد الأقل.[3] فقد وجد اللغوي الأمريكي "جورج كنسجلي زيف" في دراسته للكلام كظاهرة طبيعية أنّ الميل للاقتصاد هو معيار يضبط به أي من جوانب السلوك البشري، بما في ذلك التطور اللغوي الذي يحكمه "مبدأ الجهد الأقل". فالمتكلم يسعى إلى بذل أقل جهد ممكن أثناء الكلام في سبيل الوصول إلى أبلغ معنى "وقد استخدم المحدثون مصطلح

[1] ينظر عبد الغفار حامد هلال، مرجع سابق، ص 329
[2] ينظر محمد علي الخولي، مرجع سابق، ص 221
[3] ـ ينظر فلوريان كولمارس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، د.ط، 2000، ص 277

الجهد الأقل وهو ترجمة للمصطلح الانجليزي(Law of least effort)، والذي يسميه بعضهم الاقتصاد في المجهود (Economy of effort)، فالميل نحو الخفيف والسهولة سلوك إنساني عامّ يشمل اللغة وغيرها من الأنشطة. وقد مال إلى هذه المقولة رائد المدرسة الوظيفية (آندري مارتني André Martinet)، الذي نسب إليه عمر مختار قوله "إن التغييرات الصوتية الهامة في اللغة ترجع أساسا إلى الميل إلى استعمال الفونيمية في اللغة اقتصادا وبطريقة سهلة بقدر الإمكان[1]. كما أشار أحمد مختار عمر إلى أنّ المتكلمين يحاولون أن يتجنّبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها. وعلى سبيل المثال عند نطق تاءين متتاليتين مثل: "قامت تفتح الباب". لا يتطق المتكلم التاء الأولى كاملة بل بغلْقٍ متبوع بانفجار فإنّ هذا يقتضي جهداً غير ضروري لإيقاع الفتح الأول لِمرِّ الهواء ثمّ غلقه ثانيا من أجل التاء الثانية.[2] من أجل تحقيق الجهد الأقل في الكلام لابد من إحداث بعض التغيرات الصوتية، في لهجات الكلام قديما وحديثا. إلى الميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، فتفخيم الباء في مثال "بطل"، ليس في الحقيقة إلاّ اقتصاداً في وضع اللسان مع الباء والطاء، وانسجاما بين صوتي اللين مع الباء والطاء.[3] فمبدأ الجهد الأقل يرمي إلى الوصول إلى الهدف المرجوّ من إبراز المعاني وفق أسهل السُّبُل. كما أنّ التطور اللساني محكوم بالتناقض الدائم بين الحاجات التبليغية للإنسان وميله إلى تقليص نشاطه الذهني والجسدي إلى الحد الأدنى، وفي هذا المجال كما هو الحال في أي مجال آخر يخضع سلوك الإنسان إلى قانون أضعف الجهد، الذي لا يُجهد الإنسان نفسه، إلاّ بالقدر الذي يمكن أن يبلغ فيه عدد الأهداف التي ارتسمها لنفسه، ثم أشار إلى أنّ التطور اللساني ليس محكوماً فقط بمبدأ الجهد الأضعف بل قد يكون أحيانا خمولاً من الإنسان يدفعه إلى استعمال عدد محدود من الوحدات ذات قيمة أكثر عمومية واستعمالاً.[4]

[1]- ينظر عبد القادر تواتي، دفع الثقل ورفع اللبس وأثرهما في الدرس النحوي العربي(أطروحة دكتوراه)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو- الجزائر، 2016، ص 16

[2]- ينظر أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د,ط، 1998، ص 372

[3]- ينظر ابراهيم أنس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د.ط، د.ت، ص 174

[4]- ينظر آندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعيد زبير، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 153

2. وفرة المفدات وقلّتها:

المعيار الصحيح للوفرة أو النقص في لغة معيّنة يوجد في ترجمة الكتب الجيّدة من اللغات الأخرى إلى تلك اللغة وفي الوقت نفسه فإن اللغة الأغنى والأكثر ملاءمة هي تلك اللغة التي تسلّم نفسها بسهولة أكبر للترجمة الدقيقة، وتكون قادرة على تتبّع الأصل خطوة بخطوة، يواصل فلوريان كولمارس مشيراً إلى قول "ليبنز": "الثراء ذو أهمية أساسية في اللغة، وهو يكمن في وفرة الكلمات القوية الوافية بالمراد والمناسبة لكلّ المواقف ولا يكمن في قلتها، وهذا من أجل أن يمثّل كل شيء بقوة وبشكل ملائم، وأن يصوَّر بألوانه الحيّة كما هي." [1]

3. الاقتصاد في أصوات الكلام:

إنّ مبدأ الاقتصاد في أصوات الكلام يعتبر إحدى المبادئ اللافتة للانتباه في الأنظمة الصوتية للغات الإنسانية، وقد جعل مارتنيه (Martinet) حجر الزاوية في نظريته الفونولوجية فكرة أن مبدأ الاقتصاد مبدأ فاعل على مستوى أصوات الكلام. وقد اقتفى في مقاربته هذه أثر اللغوي "زيف" في مقالة له عن التغير اللغوي في العام 1955. ونظريته التي تُعنى بالتطور الفونولوجي.[2] ويمكننا أن نقول أنّ هناك ارتباط كبير بين سهولة النطق وتكرار الفونيمات الذي يعود طبعاً إلى مبدأ الجهد الأقّل، وذلك دائما على المستوى الفونولوجي.[3]

4. اقتصاد الكتابة:

يعتبر الاقتصاد في الكتابة مبدأ مساعداً من مبادئ الاقتصاد في اللغة، "فالكتابة مثل الكلام تتطلّب جهداً، ربما يكون أكثر وضوحاً، فقد فسّر العلماء تاريخ الكتابة بوصفه تطوّراً غائيا مدفوعا بقوّة اقتصاد الجهد، وكون أنظمة الكتابة والإملاء مفتوحة للتشكيل المقصود يعني أن المبادئ الاقتصادية يمكن أن تُسْتَغَلَّ بوعي في اصلاح الكتابة، إنّ أنظمة الكتابة يمكن تشكيلها عمداً بشكل أسهل من تشكيل الأنظمة اللغوية الفرعية

[1]- ينظر فلوريان كولمارس، مرجع سابق، ص 284
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص 294
[3]- ينظر وردة غديري، مرجع سابق، ص 50

الأخرى، كما أنّ الكتابة تحتاج للثقافة أكثر من الفونولوجيا والنحو.[1] يبدو بديهياً أن الإنسان بطبيعته يميل إلى الحصول على الحدّ الأقصى من التأثير بواسطة حدّ أنى من الجهد المبذول، وفي الواقع إنّ الإنسان يسعى إلى توفير الجهد في شتّى المجالات؛ بل إنّ كثيرا من الاختراعات تهدف إلى توفير الجهد والاقتصاد في الوقت، وينطبق الشيء ذاته على النشاط الكلامي، وخاصة أنّ الكلام نشاط يقوم به الإنسان يوميّاً.

IV. مـــلامح الاقتصـاد اللغـوي:

1. النّحت:

يعتبر النحت وسيلة من وسائل الاقتصاد اللغوي، "والنحت جنسٌ من الاختصار. والنّحت في الاصطلاح أن تأخذ كلمتين أو أكثر، وتصوغ من مجموع حروفها كلمة مفردة تحمل نفس الدلالة التي كانت تدلّ عليها الكلمات نفسها، ولمّا كانت هذه الصياغة وهذا النّزع يشبه النّحت من الخشب والحجارة سُمّي نحتاً. وتكثر الكلمات المنحوتة والمركبة من كلمتين أو أكثر في الفارسية والأرمنية وفي عدّة لغات أوروبية كالانجليزية والألمانية، بينما تقلّ في العربية عن ذلك كثيراً، ربّما لكون العربية تملك وسيلة أهم ذلك تعتمد عليها في توسّعها اللغوي".[2] بغضّ النّظر عمّا قيل عن النّحت فهو وسيلة مهمّة من وسائل الاقتصاد اللغوي والاعتدال في الجهد المبذول؛ وميدان ذلك هو تقليل المباني ودفع الإطالة بإقامة تعبير قصير مقام آخر طويل، فبدلاً من المعاناة التي يتجشّمها المتكلّم للتعبير عمّا يدور في خلده بجملة أو جملتين، يستطيع أن يؤدي المعنى نفسه بكلمة منحوتة.[3] وعلى هذا يكون في الصياغة إسقاط أصوات كثيرة، مثال ذلك قول الشّاعر:

أَقُولُ لَهَا، وَ دَمْعُ العَيْنِ جَارٍ أَلَمْ تُحْزِنْكِ حَيْعَلَةُ المُنَادِي ؟

نَحَتَ العرب فيه الحيعلة من قالَ المؤَذِّنُ: "حيَّ على الصّلاة، حيّ على الفلاح".[4]

يتم نحت الكلمة العربية وفق شروط أساسية حدّدها القدماء، ولعلّ أهمّها:

- السهولة اللفظية، فلا يجب أن يكون اللفظ المنحوت نابيا عن الجرس الموسيقي.

[1]- ينظر فلوريان كولمارس، مرجع سابق، ص 303
[2]- أحمد الطيبي، مرجع سابق، ص 100
[3]- ينظر علي حسين، المعجم العربي بين الاقتصاد والافراط، جامعة واسط، مجلّة كلية التربية، العدد 10، ص 65
[4]- فخر الدين قباوة، مرجع سابق، ص 191

❖ وضوح الاختزال، أي أن يكون اللفظ المنحوت ساريا على وزن من أوزان الكلمة العربية.

ومثال ذلك قولنا: "بسمَلَ" المنحوتة من "بسم الله". و"حوقل" المنحوتة من قول "لا حول ولا قوّة إلّا بالله". يعتبر النّحت نوعا من أنواع الاشتقاق إلّا أنّ العرب أوجدوا فرقا بسيطا بينهما ويتمثّل في "اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر عن طريقة النّحت، واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف. قال ابن فارس: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار. ويعدّ ابن فارس إمام القائلين بالنحت بين اللغويين العرب المتقدّمين، فلم يكتَف بالاستشهاد على هذه الظاهرة اللغوية بالأمثلة القليلة الشائعة. بل ابتدع لنفسه مذهبا في القياس والاشتقاق حين رآى أنّ الاشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت. وقد بنى معجمه " المقاييس" على هذا المذهب في كلّ مادّة رباعية أو خماسية أمكنه أن يرى فيها شيئا من النّحت.[1]

وقد استعملت اللغة العربية في سلوكها هذا أربعة أنواع من النحت:

- النّحت الفعلي:

ويكون بأن ينحت من الجملة فعلٌ للدلالة على النطق بها أو على حدوث مضمونها كقولهم "بسمل" إذا قال: "بسم الله الرحمن الرحيم"، و"سبحل" إذا قال: "سبحان الله"، و"سمعل" إذا قال: "السلام عليكم".

- النّحت الوصفي:

يكون بأن ينحت من كلمتين أو ثلاث كلمات كلمة تدلّ على صفة بمعنى المنحوت منه أو أشدّ منه. نحو: الصّقعب للطويل من الرجال، من الصّقب بمعنى الطويل. والصعب من الصعوبة.[2] وفيه تُبْنَى في العربية من الكلمتين أو الجملة قولهم: "الصلدم"؛ صفة منحوتة من الصلد والصدم.

[1]- ينظر صبحي الصالح، دراسات فقه اللغة العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط 17، 2005، ص 243

[2]- محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، 2009، ص 279

- النّحت الاسمي:

يتشكّل الاسم المنحوت في العربية من كلمتين أو جملة مثل قولهم: جُلْمُود؛ من جَمَدَ وجَلَد، حَبْقَرَ؛ للبرد من حَبَّ قَرَّ.

- النّحت النّسبي:

وفيه يُصاغ من كلمتين أو أكثر إسما يدّل على نسبه لصاحبه إلى قبيلته أو بلده، كقولهم: "عبشميّ"؛ أي منسوب إلى (عبد شمس). "حضرميّ"؛ منسوب إلى (حضرموت): "حنفليّ"؛ أي منسوب إلى مذهب أبي حنيفة.

وإنّ ما دعاهم إلى هذا النوع من الاختصار والاختزال جنوحهم العام إلى تلمّس أيسر السبل وبذل أدنى مجهود في تواصلهم بعضهم ببعض للوصول إلى الغايات والأهداف.[1] فقد لجأ اللغويون غلى النّحت طلباً لسهولة التعبير وإيجازه.

2. الحذف:

يعتبر أيضا من أهم ملامح الاقتصاد في اللغة فهو "ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكرّرة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة، فيسقط منها مقطع أو أكثر.[2] وحذف ما في العبارة من كلمات من غير أن يختلّ المعنى شريطة أن يقوم دليل لفظي أو معنوي على المحذوف، مثال ذلك قوله تعالى((وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾))(س:لقمان.الآية:25) أي(ليقولنّ خلقها الله) فالحذف لا يخصّ لغة دون أخرى، بل يشمل كلّ اللغات الإنسانية، فهو يفيد تجاوز المكرر والمفهوم من الكلام من خلال السياق، والإيجاز والتعبير وتجنّب طول الكلام وكثرة الاستعمال.

[1]- ينظر أحمد الطيبي، مرجع سابق، ص 101

[2]- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 4

3. الاشتقاق:

يعتبر الاشتقاق من أهم وسائل النمو اللغوي، والتعبير عن الدلالات الجديدة، ومكتشفات العالم واختراعاته، وتطور وسائل الحياة والحضارة. والاشتقاق في جوهره "توليد لبعض الألفاظ من بعض. والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعاها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بعناها الخاص الجديد".[1] فظاهرة الاشتقاق التي اختلفت مدلولاتها بحسب الميدان الذي تُدرَسُ فيه، وقد سمّاها كلّ باحث بحسب ما يراه مناسباً، لأنهم رأَوا أنّ التناسب بين المأخوذ والمأخوذ عنه، عمّا أن يكون في اللفظ والمعنى جمعاً مع ترتيب الحروف فيهما، نحو: ذَهَبَ، يذهبُ، ذاهبٌ، مذهوب به. وسمّى ابن جنّي هذا النوع من الاشتقاق الصغير أو الأصغر، وهو المُحتجُّ به في اللغة، وأكثر أنواع الاشتقاق استعمالاً واتساعاً. وإمّا أن يكون ذلك التناسب في المعنى واللفظ جميعا مع عدم الترتيب في الحروف الأصول، ومثّلوا لذلك بنوعين من الأمثلة:

- تقاليب المادة الواحدة، مثل: تقاليب(ب ج ر): جبر، جرب، بجر، برج، ربج، رجب.
- ما عُرف في الدراسات القديمة باسم القلب المكاني مثل: جبذ وجذب. طسم الطريق وطمس. الكفهرّ الجو واكرهّف.[2]

والاشتقاق أربعة أنواع هي:

الاشتقاق الصغير أو الأصغر.

الاشتقاق الكبير أو القلب.

الاشتقاق الأكبر أو الابدال.

الاشتقاق الكبّار أو النّحت.

4. الإضمار:

يُطلق اصطلاحاً على اسقاط عنصر ما من القول. وبذلك يقترن الاقتصاد مع الإضمار من حيث كلاهما يعملان بمبدأ جهد أقل ولا يكونان ظاهران في النص. فتجدنا نستخدم

[1]- محمد أسعد النادري، مرجع سابق، ص 207

[2]- ينظر علي حسين، مرجع سابق، ص 105

كلمة إضمار ونحن نقصد أنها خادمة للعملية الاقتصادية.[1] ومعنى ذلك أنّ "الإضمار ووجوب الحذف يتساوان في فهم النّحاة بأحد معاني الإضمار فإذا قلت لأحدٍ "أهلا وسهلا". فالاسمان منصوبان بفعلين مضمرين، أو بفعلين محذوفين وجوبا تقديرهما "قصدت أهلا وحللت سهلا".[2] يرى بعض الدارسين أنّ الإضمار لا يفترق عن الحذف في شيء؛ لأن في كلّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي. إلّا أنّ الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدلّ على المضمر أو المستتر. فصيغة ذاكر مثلاً تدلّ نفسها على ما أُسْنِدَتْ إليه وهو المخاطب المذكّر. وصيغة أذاكِرُ كذلك تدلّ على أنّ المسند إليه متكلم مفرد. وصيغة نذاكر تدلّ على أنّ المسند إليه جماعة المتكلمين. وهكذا بقية الصيغ التي يُضمر فيها الفاصل.[3] والإضمار يتجلّى في أمور كثيرة مثل إضمار "أن" وإضمار "اللام" وإضمار الفعل في المواضع التي يحتمل فيها المعنى عدم إظهاره.

يمكن أن نميّز نوعين من الإضمار: إضمار بسيط وإضمار معقّد.

- الإضمار البسيط: نقصد بالإضمار البسيط الإضمار الذي يقوم على عمليتين تحويليتين فقط:
  - حذف الاسم الظاهر.
  - . تعويض الاسم الظاهر بالضمير، بالإضافة إلى عملية الإلصاق، وهذا ما يوضّحه المثال التالي: أكلتُ التفاحة / أكلتُها.

لا يعتمِدُ هذا النوع من الإضمار على النقل لأنه ليس ثمة ما يقتضيه تركيبيا أو صرفيا، بل يعتمد على أقلّ عدد من الإجراءات التركيبية من الناحية الاشتقاقية، لذلك فإنه ينسجم مع مبدإ الاقتصاد في تفسير الوقائع الذي أشار إليه آندري مارتيني أو باعتباره يرتكز كذلك على أقل عدد من الإجراءات التركيبية، فإنه يتلاءم مع قيد المجهود الأدنى بمفهومه التوليدي، ومن خصائص هذا النوع من الإضمار أنه يحافظ على بناء الجملة.

---

[1]- ينظر وردة غديري، مرجع سابق، ص 5

[2]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب ج1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 298

[3]- ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2007، ص 202

- الإضمار المعقّد: يعتبر هذا الإضمار أقلّ اقتصاداً من الإضمار البسيط، فهو مزيجٌ من العمليات التحويلية المتمثّلة في الحذف والتعويض والنقل بالإضافة إلى الإلصاق، وسنوضّح هذه المراحل في الأمثلة التالية:

تسلّم محمّد الرسالة / تسلّم محمّد ها / تسلّمها محمّد.

المرحلة الأولى؛ مرحلة مرتبطة خطيّا، أمّا المرحلة الثانية؛ تمثّل الإضمار بالتعويض إذ حُذفَ المفعول به و ُوّضَ بضمير مناسب(ها) إلّا أنّ هذه البنية غير مستعملة في اللغة العربية لأسباب صرفية فالضمير (ها) غير قائم بذاته، ولابد له من عماد معجمي يلتصق به. والقاعدة النحوية تفترض أن يلتصق المفعول به المُضْمَر بالفعل. يتم هذا الإضمار بمزيج من العمليات على النحو التالي: الحذف> التعويض > النقل > الإلصاق.[1]

5. الإيجاز:

يعتبر الإيجاز سمة بارزة من سمات الاقتصاد في اللغة، فهو مستخدم في التعبير عن المعاني بطريقة سليمة وجيزة، قد أشاد الجاهليون كثيراً بالإيجاز، ومارسوه في أدبهم ولعلّ السر في اهتمامهم به راجع إلى ظروف مجتمعهم الذي شاعت فيه الأميّة وندُرت فيه الكتابة. ولهذا كان عليهم الاعتماد على ذاكرتهم للإبقاء على أدبهم وعلى تناقله عن طريق الرواية من جيل إلى جيل. ولكن مهما كانت الذّاكرة قويّة فلن تستطيع استيعاب كلّ ما يُقال، ولاسيما إذا كان طويلاً، ومن هنا كانت الحاجة إلى الإيجاز أوّل الأمر كوسيلة للحفاظ على التراث العقلي. وفي صدر الإسلام لم يتطور مفهوم الإيجاز كثيرا عمّا كان عليه، إلّا أنّ الاهتمام بالكتابة زاد شيئا فشيئا فكان إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تطوّر مفهوم الإيجاز، والنظر إليه على أنّه مطلب بلاغي في حدّ ذاته.[2] فاختيار الإيجاز كطريقة في التعبير في التعبير يقتضي على المتكلم تفضيل السرعة على البطء واختيار الألفاظ الدقيقة الدّالة. فنجد الجاحظ يشير كثيرا إلى الإيجاز في كتاباته: "فالإيجاز عنده يتلخّص في كمية الألفاظ التي في كمية الألفاظ التي يختارها المتكلّم للتعبير بها عن

[1]- ينظر محمد الغريسي، اللسانيات العربية والإضمار دراسة تركيبية دلالية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014، ص 50

[2]- ينظر عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1995، ص 173

معانيه، فعدد الكلمات هي التي تشكل موضوع الإيجاز والإطالة". ومن هذا القول يتّضح جليّا انتماء الإيجاز إلى الاقتصاد اللغوي بإحراز أكثر ما يمكن من المعاني بأقلّ ما يمكن من الألفاظ، فنرى أنّ الجاحظ يُردّد أنّ أحسن الكلام ما قلّ عدد حروفه وكثُر عدد معانيه، والإيجاز عنده هو حسن الإفهام مع قلّة عدد الحروف. إلّا أنّه يشير إلى أنّ الإقلال من الألفاظ له حدّ أقصى إذا تجاوزه المتكلّم وقع في الإخلال.[1] وعند أبي هلال العسكري فالإيجاز "قصور البلاغة عن الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة.[2] إذاً فالإيجاز هو محاولة الوصول إلى المعنى المراد بأقل عدد ممكن من الألفاظ والحصول على المعنى من دون الالتفات إلى أصل اللفظ، أو كما عرّفه السكّاكي "هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ العبارات"، وعدم الالتفات المشار إليها آنفاً لا يعني إهمال اللفظ بقدر ما يعني الجمع بين الاقتصاد اللغوي وتكثير المعنى، فاللفظ المحذوف له قيمة أدائية مماثلة لما هو مذكور في النص، أي يجمع بين الأداء والكفاية كما تقول مدرسة التحويلية التوليدية.[3] إنّ الإيجاز في القول يُوجبه مقام الحال وسياق المقال، ومازاد عن الحقيقة فهو فضل لا حاجة له. باختصار إنّ الإيجاز يتمثّل في التعبير عن المعاني الكثيرة باستخدام ألفاظ قليلة. والإيجاز عند البلاغيين ضربان:

- إيجاز قصر:

هو ما تزيد فيه المعاني عن الألفاظ الدالة عليها بلا حذف، وقيل أيضا: هو الذي لا يمكن التعبير عن معانيه بألفاظ أخرى مثلها وفي عدّتها. ومن أمثلته قوله تعالى:((أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٥٤)) (س:الأعراف.الآية:54)، فهاتان كلمتان أحاطتا بجميع الأشياء على غاية الاستقصاء. كما أنّ للسنة النبوية من الإيجاز الحظ الأوفر، فقد تميّزت أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم بالإيجاز والوضوح مع الإشارة إلى معانٍ

[1]- ينظر محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية و البلاغية و الأدبية عند الجاحظ من خلال البيان و التبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1994، ص 260
[2]- ينظر عبد العزيز عتيق، مرجع سابق، ص 174
[3]- ينظر يوسف بدبدة، مرجع سابق، ص 19

عديدة باستخدام ألفاظ قليلة.[1] وهذا النوع هو الذي اعتبره البلاغيون والنقاد القدامى مدار البلاغة وقوامها، والذي اهتم العرب وبلغاؤهم بقيمته الفنية وأُعجبوا بمن يقع في كلامه شيء منه، وما رُوي عن الخليل الفراهيدي قوله: "البلاغة تكشف عن البقية"، ولعلّ هذا هو الذي دفع بعض البلاغيين إلى أن يقصروا الإيجاز على كلّ كلام تضمن معنى كثيرا بألفاظ يسيرة دون حذف. و قال السموأل:

وإن هو لم يحمل على النفس ضَيْمُهَا فليس إلى حسْنِ الثناء سبيلُ

فألفاظ هذا البيت قليلة ولكنّها جمعت مكارم الأخلاق من شجاعة وسماحة وتواضع واحتمال مكاره، لأنّ هذه الأمور كلّها تضيم النفوس، لما يحصل في تحمّلها في المشقّة والعناء.

- إيجاز حذف:

وهو ما يُحذف منه كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعيّن المحذوف. ولا يكون إلّا فيما زاد معناه على لفظة، وإذا تتبعنا المحذوف في هذا النوع من أساليب الإيجاز فإنّنا نجده على صور مختلفة[2] منها:

ما يكون المحذوف فيه حرفا: نحو قوله تعالى: ((قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾))(س:يوسف،الآية: 85). فالمراد (تالله لا تفتأ) أي لا تزال، فحذفت "لا" من الكلام وهي المرادة.

ما يكون المحذوف القسم أو جوابه: فأمّا حذْف القسم فنحو قولك "لأجتهدنّ" أي: والله لأجتهدنّ، أو غير ذلك من الأقسام المحلوف بها.[3] كما يرد إيجاز الحذف أيضا في المضاف، والمضاف إليه، الصفة، المسند، والمسند إليه، المفعول، وغيرها.

يبدو أنّ البلاغيين القدامى أولَوا الإيجاز تلك الأهمية الكبرى، حتّى إنّهم اعتبروه قمّة البلاغة، لأنّهم كانوا يفهمون الإيجاز فهماً صائبا، وعلى هذا فمن الممكن القول أنّ: كلّ

[1]- ينظر ابن عبد الله أحمد شعيب، الميسر في البلاغة العربية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008، ص 209

[2]- ينظر ابن عبد الله أحمد شعيب، بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008، ص 314

[3]- ينظرابن عبد الله أحمد شعيب، الميسر في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 211

كلامٍ لا فضول فيه إيجاز، فمادام المتكلّم يتجنّب الفضول من القول، ويقتصر على ما يقي حاجته من الألفاظ، فقوله إيجاز بليغ بغضّ النظر عن حجم الألفاظ التي تستدعيها الحاجة، قد أولى البلاغيون الأهمية الكبيرة للإيجاز نظراً إلى قدرته على المحافظة على نشاط النفس وإثارة نشوتها وطربها في نفس الوقت، وذلك لتقديمه المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة ولاسيما إيجاز القصر الذي يقوم على بناء الكلام فيه على اللفظ الوجيز المتضمّن معاني كثيرة من دون إسقاط أو حذف.[1] ومن هنا يمكن القول أنّ الإيجاز منهج علمي تربوي، فتفضيل الإيجاز على الإطالة يساعد على رواية العلوم وحفظها.

V. نظريات الاقتصاد اللغوي:

على مستوى النظام اللغوي اللغوي أيضا فإنّ الاقتصاد كثيراً ما وُضع أو بالأحرى تأكد بوصفه مبدأ مكوّنا، أي الاقتصاد في الأدوات التشكيلية المستخدمة في تمثيل معنى معيّن، وقد كرّس "بول paul" فصلاً من أفضل فصول مؤلّفه الكبير بعنوان "sparsamkeit im ausdruck" "اقتصاد التعبير"، وهو يقول: "سواء استخدمت الوسائل اللغوية باقتصاد أو بإفراط فإنّ هذا يعتمد على الاحتياجات، ولا يمكن إنكار أنّ هذه الوسائل كثيراً ما تُستعمَل بإسراف ولكن كلامنا على العموم يحمل ملامح اقتصاد معين.

"يسبرسن" مثل "بول" يعزو لاقتصاد التعبير دوراً مركزيا في تفكيره عن طبيعة اللغة، فالتغيّر اللغوي في رأيه أساساً مظهر للميل العام نحو الاقتصاد في الجهد، ولكن على عكس "بول" "يسبرسن" أكثر اهتماما بالنظام اللغوي.

ونظريات الاقتصاد اللغوي مثل نظريتي "بول" و"يسبرسن" قد وُجّه إليها النقد في بعض الأحيان، فموسر(moser 1971) على سبيل المثال إتّهم هذه النظريات بأنّها تقوم على مفهوم للإنسانية يقوم على أساس أنّ الإنسان الفنان(homo ludens) والإنسان المفكّر(homo cogitans) يجب أن يقوما بدور إضافي في التّحكم في الإنسان الصانع(homo faber)، فالتطور اللغوي كما يرى لا يوجّهه على وجه الحصر تحسين فائدة اللغة الأداة، وقد لاحظ "موسر" في الوقت نفسه، "أنّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي لم تلقَ نسبيّا إلّا القليل من الاهتمام". وهو قصور حاول أن يزوّده بعرض نماذج لأنواع الاقتصاد

[1]- ينظر ابن عبد الله أحمد شعيب، بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 317

اللغوي والمدهش هو أنّ "موسر" لا يشير إلى أهم عمل في هذا الميدان من البحث، وهو كتاب "George kingslay" للعام 1949، وهو مدين له بطريق غير مباشر عن طريق مارتنيه الذي يعترف بفضل مؤلفه. ويميّز "موسر" بين ثلاثة أنواع من الاقتصاد اللغوي، وهي:

- الميل إلى استخدام الوسائل اللغوية باقتصاد، والتالي القليل من الجهد الفيزيقي والذهني اللازمين لإنتاج الكلام وكذلك تطوير وضبط تلك الوسائل.
- بذل الجهد لتحسين كفاءة الوسائل اللغوية.
- الميل نحو إزالة اختلافات الأنماط الاجتماعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الاتصالية.[1]

ويشير النوع الأول فيما سبق إلى الاقتصاد في النظام اللغوي، والثاني إلى الاقتصاد في نقل المعلومات، والثالث إلى التوسيع الاقتصادي لمجال اللغة الموحّدة.

VI. هـرم الاقتصـاد اللغــوي:

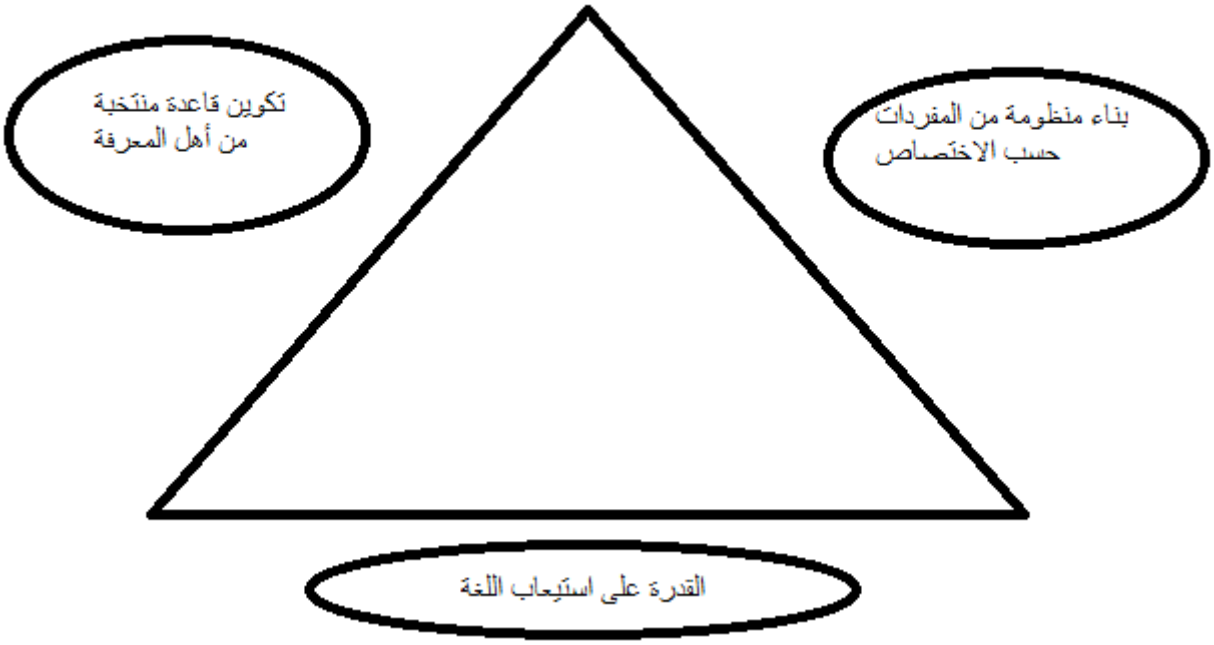

[1]- ينظر فلوريان كولمارس، مرجع سابق، ص 278

- الركن الأول: القدرة على استيعاب اللغة:

يشكّل قاعدة الهرم ويتكوّن من مضمار القدرة على استيعاب اللغة، ويتطلّب الأمر الإلمام الكافي بأصول التعبير اللغوي باستخدام الوسائل الحديثة بمدّة قصيرة وبجهد قصير يقضي على النفور من تعلم العربية، وعلى الضعف اللغوي البادي في هذا الجيل باتباع أساليب منها: أن يكون لدى المتعلّم مهارات خاصة بجودة القراءة وسرعتها، وفهم اللغة ومضمونها، مع التواصل بالتعبير الشفوي والكتابي. ثمّ إنّ سعة الإدراك والمخزون اللغوي تشكّل قاعدة أساسية لإرتياد حقل الاقتصاد اللغوي، وهو ما يمكن أن يوفرّه المنهج التعليمي على وفق السياقات العملية التي تستفيد من الوسائل الحديثة لتحقيق هذا الغرض انطلاقاً من أنّ اللغة وحدة متكاملة لا يمكن فصلها.

- الركن الثاني: بناء منظومة من المفردات والمصطلحات حسب الاختصاص:

يُشكّل ذلك جزء من وظيفة التعامل مع اللغة تعاملاً اقتصاديا من خلال توظيف العبارات توظيفا خلّاقاً لخدمة مسار النهوض العلمي من جهة ولتأمين قدر من اليسر والوضوح في التعاملات الحياتية من جهة أخرى، وما يوفّره هذا الجانب من تخفيض كلفة الإفهام الواضح والسريع في زمن تتحرك فيه الأحداث والمعلومات تحرّكاً نشيطاً.

- الركن الثالث: تكوين قاعدة منتخبة من أهل المعرفة:

بمجال اختصاصاتهم مهمتها التمكين من اختيار المدلولات والرموز المناسبة لكلّ مفردة من مفردات المعارف في لغتهم، وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ ما تحقق من مضمار النقل النقل العلمي لحلقات أساسية من المعرفة.[1]

إنّ تلاقي الأركان الثلاثة السالفة الذكر ممثلة بقاعدة تعلّم استيعاب اللغة ومفرداتها، والاستخدام الكفؤ للمفردات والمصطلحات المقتصدة على وفق التخصص في مجالات النشاط المختلفة، ثم تكوين الصفوة المتمكنة من ذلك الجهد، إنّما يشكل قوائم الهرم الاقتصادي للغة، وطبيعي أنَّ مَنْ يملك الحصاد الأوفر من مخزون اللغة العربية، يملك القدرة الأوفر في التعامل اقتصادياً مع هذه اللغة.

[1]- ينظر مهدي حسين التميمي، مرجع سابق، ص 106

يمكن الاستفادة من الاقتصاد في مجالات النشاط الحيوية، حتّى أنّ هناك الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الاداري، الاقتصاد الرياضي... إلخ، فإنّ الاقتصاد لابد أن يباشر وظيفته في مدار اللغة أيضاً، ليكون هناك "الاقتصاد اللغوي" أو "اقتصاد اللغة" بما يفيد في ترشيد استخدام الألفاظ والعبارات بالدلالات الاكثر إيجازاً وأقلّ تكلفة في المجهود الكتابي ثمّ الطباعي سواء في المجال المعرفي أو في مجالات التعامل العام والخاص، خاصة وقد أصبح استخدام المختصرات والرموز الدالة يشكّل قيمة اقتصادية أكبر من قيمتها في الزمن السابق بحكم سعة الحياة الحضارية، حتى أنّه لم يعد بوسع الإنسان استيعاب الكثافة المعرفية لمادة واحدة من اختصاصه. وقد برزت القيمة الحقيقية للاقتصاد اللغوي في الحاضربالتوجّه نحو الاستخدام الواسع للمختصرات والرموز في حقول العلوم الصرفة والإنسانية. كما نشير إلى أن العرب سبق وأن استخدموا ومنذ وقت بعيد المصطلحات الحرفية الجامعة، ففي "علوم التجويد" التي لا تعدّ عملاً من علوم العربية لارتباطها بها نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالةً استخدموا عبارة (يرملون) التي تشتمل على حروف الإدغام؛ ففي الادغام يحدث التماثل والتناسق الصوتيين، وهذا نتيجة من نتائج الاقتصاد اللغوي، واستخدام عبارة (وأي) تجمع حروف العلّة، كما استخدمت في المصاحف الكريمة ما دُعِي ب (اصطلاحات الضبط، علامات الوقف) و"الوقف" لما فيه في اقتصاد في النفس وإراحة للمتكلّم والسامع فهو جزء من اقتصاد اللغة. كما نجد الكُتّاب ومحقّقوا الكتب قد ألفوا استخدام الرموز للدلالة على الكثير من المعاني دون الحاجة إلى ذكر الترقيم والترميز، كما استعاضت المعاجم والقواميس الحديثة باستخدام المختصرات الدالة عوضاً من كامل العبارات كما هو الحال بالنسبة لموسوعة (لسان العرب لإبن منظور) التي أُلحِقت بمجلّد يتضمّن المصطلحات العلمية والفنية الحديثة التي أعاد ترتيبها الأستاذ يوسف خيّاط.[1]

[1]- ينظر مهدي حسين التميمي، مرجع سابق، ص 27

الفصل الثاني

مظاهر الاقتصاد اللغوي في كتابة الخبر الصحفي

- ✓ الاقتصاد اللغوي في اللغة الاعلامية
- ✓ نشأة الخبر الصحفي
- ✓ أنواع الخبر الصحفي
- ✓ مصادر الخبر الصحفي
- ✓ سمات الاقتصاد في كتابة الخبر الصحفي
- ✓ القوالب الفنية لكتابة الخبر الصحفي

I. الاقتصـاد اللغـوي في اللغـة الإعلاميـة:

يبيّن الدكتور "عبد العزيز شرف" بعض سمات ومميزات اللغة الإعلامية بخصائص أخرى في الأسلوب والبساطة والإيجاز والموضوع والنفاذ المباشر والاختصار معنونة بـ :

1) الاستغناء عن الكلمات الزائدة:

يمكن الاستغناء عن الكلمات الزائدة مثل أدوات التعريف التي لا حاجة لها. مثل: "شَبَّت نَارٌ في القرية" بدل "شبّت النار في القرية" أمّا أدوات التعريف فلا نستغني عنها.

2) الاستغناء عن الأفعال التي لا قيمة لها:

وهو من أبرز سمات الحذف، وتجنّب فائض الكلام وتخطي الإطالة في عرض الأحداث فنقول: "أعدّ بحثا" بدلاً من "قام بإعداد بحث".

3) الاستغناء عن الصفات وظروف المكان والزمان:

تستغني لغة الإعلام عن الصفات وظروف المكان والزمان وأحرف الإضافة. مثل: "دُمّرت السيارتان تدميرا"، نقول: "دُمّرت السيارتان". وقولنا: "عمارة من ثمانية عشر طابقا" بدلاً من "عمارة عالية من ثمانية عشر طابقا". "كان من الذين غادروا القطار" بدلاً من "كان من بين الذين غادروا القطار".

4) الاستغناء عن أحرف ربط الكلمات:

أحرف الربط من أحرف الجر والعطف والأسماء الموصولة فنقول: "كان من الذين" بدلا من "كان من بين الذين". "وقال في حديثه" بدلا من "وقد قال في حديثه".[1]

[1]- ينظر عبد العزيز شرف، مدخل إلى وسائل الإعلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط2، 1989، ص 233

5) الاستغناء عن الأسماء المعروفة:

فالمعروف لا يُعرّف وباستغناء عن الأسماء المعروفة، وتجنّب الجمل الطويلة. نقول: "الأستاذ" بدل "الأستاذ الدكتور الأب الروحي للأدب".

6) استخدام الألفاظ البسيطة الواضحة:

ممّا يحقّق الرغبة في قراءة مختلف الأخبار والمقالات والألفاظ البسيطة الواضحة تأثر في استخدام الكلمات القصيرة المألوفة، مثل قول: "سافر" بدلاً من "ظغن". [1]

وهذا ما تعتمد عليه لغة الصحافة كونها لغة إعلامية بالدرجة الأولى، فإنّ الصحافة التي تحمل لغتها مسؤولية ما تشعر به من نقص في مواردها التحريرية هي صحافة عاجزة وهي المسؤولة عن هذا النقص، فقد يكون من حسن حظ الصحيفة أن تجد أمامها طريقا معبداً وتقليدا تسير عليها وأن تستخدم لغةً عملَ على تجهيزها وصقلها قبلها عدد من الصحف والكتاب، فالمسؤولية لا تقف عند موهبة الكاتب أو الصحفي فحسب بل يجب أن يراعي كلّ منهما الوسط الذي يعيش فيه، فالمتكلم يكلّم حتى يسمع والكاتب يكتب حتى يقرأ.

وعلى ذلك فإنّ لغة الصحافة ذات أثر كبير في حياة الأمة الفكرية اللغوية حيث تتيح للفكر فرصة الظهور، وتمكن له فرص النمو كما تُضيف إلى رصيد الفكر العربي وحياته الفنية والتعبيرية جديداً، فهي تتّجه إلى الوضع اللفظي لمختلف المعاني والأغراض، فأضافت إلى اللغة كثيراً ممّا لم تعرفه من قبل واستخدمت في ذلك النّحت والقياس والاشتقاق، ومن أمثلة اتجاه لغة الصحافة للاشتقاق نذكر:

موّل ← من المال. موّل المشاريع أي قدّم المال اللازم لها.

عايد أو عيّد ← من العيد. احتفل بالعيد أو هنّأ به.

استجواب ← من الجواب. استجوب القاضي فلانا أي طلب منه الجواب.

[1]- ينظر عبد العزيز شرف،مدخل إلى وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص 234

فلغة الصحافة هي لغة الوضوح والدقة والسرعة، فهي تمثّل قاسما مشتركاً بين لغة العلم ولغة الأدب.[1]

إنّ لغة الصحافة مرآة تُبيّن تطور أساليب الكتابة العربية وتعكس صورة صادقة لحركة التطور الاجتماعي والأدبي واللغوي. توجد مجموعة من الخصائص لابدّ من توازنها في اللغة الصحفية منها:

1. البساطة:

فأسلوب الكتابة الصحفية لابدّ أن يكون مفهوماً للقرّاء، ويتحقق ذلك باستخدام لغة سهلة تبلّغ بها المعنى دون الحاجة إلى استخدام الكلمات الصعبة غير المألوفة والتي تصدّ القارئ عن القراءة.

2. الدّقة والتجسيد:

فقد تؤدي البساطة إلى الوضوح ولكن الدّقة والتجسيد ضروريان أيضاً لأنّهما يمنعان الوقوع في مزالق الثرثرة والضياع في متاهات المفردات الغيبية، وتكون الدقة في اختيار الكلمات المناسبة التي تعبّر عن الوضع أو الحالة النفسية.

3. السلامة اللغوية:

بمراعاة القواعد السليمة للإملاء، والتطبيق الدقيق لقواعد النحو والصرف وحسن استخدام علامات الترقيم. فالأسلوب الصحفي يجب أن يلتزم بكافة قواعد وأصول اللغة.[2]

II. نشأة الخبر الصحفي:

ظهر الخبر مع بداية الحياة الاجتماعية للإنسان، وبجرد أن أصبح الفرد عضوا في جماعة أصبح مقدوره أن يستقبل الأنباء وأن ينقلها من وإلى فرد آخر غيره. ونريد هنا في هذا الإطار أن نسجّل ملاحظة أشار إليها الدكتور عبد اللطيف حمزة وهي أنّه من الخطأ أن نَظُنَّ أنَّ نشأة الصحافة مرتبطة بنشأة المطبعة، ولكن الصحافة ترتبط في

[1]- ينظر عبد العزيز شرف، المدخل إلى علم الإعلام اللغوي، جريدة الأهرام، القاهرة، د.ت، د.ط، ص 190
[2]ينظر أيمن منصور ندا وسامي الشريف، اللغة الإعلامية(المفاهيم، الأسس، التطبيقات)،مداخلات تكنولوجيا التعليم، القاهرة، د.ط، 2004، ص 123

الواقع بالصفات الانسانية والاجتماعية في نفوس البشر، وإن كان لإختراع المطبعة أعظم الأثر في تطور الصحافة ذاتها فقد تأثرت الصحافة بها كما تأثر غيرها من مظاهر الحضارة في المجتمع".[1] وقد مرّ الخبر بمراحل عدّة في طريقة التعامل به من قِبل الانسان، ويمكن إجمال مراحل نقل الأخبار بمايلي:

- المرحلة الأولى:

الخبر المسموع، وهي مرحلة تميّزت بمسميات عدّة منها المرحلة السمعية أو الصوتية في تبادل الأخبار، فكان الخبر ينقل عبرها بطريقة شفوية عندما كان الانسان يستخدم الأبواق في اشارة الاعلان عن الأخبار السارّة والمحزنة.[2]

- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة الخبر المخطوط، والتي بدأت بالنقش على الأحجار والرسم على جدران المقابر والمعابد والقصور ثمّ تَلى ذلك الكتابة على الجلود أو الورق، وقد عرف المصريون القدامى تبادل الأخبار عن طريق النقش على الحجر والكتابة على ورق البردى.

- المرحلة الثالثة:

والتي تمثّل مرحلة الخبر الطبوع. فنستطيع القول بأنّها ارتبطت باكتشاف المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر على يد "يوحنا جو تنبرج"، ولقد أمكن عن طريق هذا الإختراع العام طباعة عدد كبير من النسخ من الخبر الواحد وهو الأمر الذي أتاح أيضا إمكانية وصول الخبر إلى الخبر إلى أكبر عدد من القرّاء بالإضافة إلى ما توفّره الطباعة من وقت وجهد وتكاليف إذا ما قورنت بما يبذل في الخبر المخطوط، لذلك كان من الطبيعي أن يبدأ الخبر المخطوط في التراجع لصالح الخبر المطبوع.[3]

---

[1]- ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن الخبر الصحفي، مرجع سابق، ص 52

[2]- ينظر فاضل محمد حسني، مرجع سابق، ص 19

[3]- ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، المرجع السابق، ص 53

حتّى ينتشر الخبر ويصل إلى عامّة الناس فكان لابدّ له من أن يمرّ بالمراحل المذكورة آنفا؛ بمرحلة الخبر المسموع، ثمّ مرحلة الخبر المخطوط، ثمّ مرحلة الخبر المطبوع.

وبما أنّ الخبر مادة أساسية في نقل المعلومات والأحداث الجديدة فله لغة تميّزه والمقصود بلغة الخبر الصحفي هي اللغة التي يكتب بها الخبر من حيث استخدام الكلمات وتكوين الجمل والعبارات والفقرات التي تتكون منها المقدمة والجسم.

ولغة الخبر هي لغة الصحافة في عالم اليوم، أي أنّها اللغة البسيطة السهلة التي تتوجه إلى القارئ العادي المحدود الثقافة، كما تتوجه إلى الرجل المثقف، دون أن يحتاج أحدهما للرجوع إلى قواميس اللغة، أو بذل مجهود ذهني شاق لاستيعاب المادة المنشورة، فالقاعدة المتتبعة في العمل الصحفي هي الابتعاد عن العبارات الأدبية أو لغة الأدب بل استخدام لغة سهلة لأنّ القاعدة هي: "إنّنا نكتب ليفهمنا الناس".

وهناك عدّة قواعد ينبغي مراعاتها في هذا الصدد، ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

- استخدام الجمل القصيرة، والابتعاد عن الجمل الطويلة.
- تجنّب استخدام الأوصاف والتشبيهات والكنايات والاستعارات ولغة الأدب بصفة عامة.
- استخدام الكلمات المحددة الدقيقة التي تعبّر عن الموضوع مباشرة، والابتعاد عن التعميم.
- تجنّب استخدام الكلمات المهجورة في اللغة، أو العبارات غير المألوفة، وينبغي الاهتمام بالكلمات والتراكيب المألوفة لدى القرّاء. شرط أن تكون صحيحة من الناحية اللغوية.
- تجنّب استخدام الفعل المبني للمجهول قدر الإمكان بل استعمال الفعل المبني للمعلوم.
- يستحسن كتابة الأعداد رقمياً وحرفياً ضماناً للدّقة، وتحاشياً للأخطاء المطبعية وتيسيراً للقارئ أن يستوعبها.[1]

[1]- ينظر محمود منصور هيبة، الخبر الصحفي وتطبيقاته، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2004، ص 145

III. أنواع الخبر الصحفي:

تتنوع الأخبار طبقاً للعديد من المتغيرات، فيمكن تقسيم الأخبار على ضوء الوسيلة المستخدمة في تغطيتها. فهناك الخبر المطبوع أو المقروء، كالمنشورة في الدوريات(الصحف والمجلات) والنشرات والبرقيات ... إلخ، وهناك الخبر المسموع الذي تثبته الإذاعات على اختلافها في نشراتها الإخبارية أو موجز الأنباء أو في برامجها الإخبارية المتنوعة، وهناك الخبر المصوّر بالصورة الحية الملونة. كما في العروض الإخبارية التي تقدّمها محطات التلفزيون. أو بعض دور العرض السينمائية. ولكلّ نوع منها خصائصه وسماته وأسلوب إعداده وطرق إنتاجه.[1]

إنّ الأخبار المفيدة هي التي تفرض نفسها على صفحات الصحف الأولى أو ما تسمعه في بداية النشرة الإخبارية عبر المذياع أو الفضائيات أو في أعلى صفحة الشبكة العنكبوتية، ومن جهة أخرى يمكن تقسيم الأخبار إلى أنواع حسب التقسيمات التالية:

1. حسب الموقع الجغرافي:

نجد أنّ هناك أخباراً داخلية "Home New" وهي أخبار داخل المجتمع الذي تصدر منه الصحيفة. وهناك أخبار خارجية "Foreign News"، وهي الأخبار التي تقع خارج المجتمع الذي تصدر منه الصحيفة.[2] التقسيم الجغرافي تقسيم نسبي، فالخبر الذي يحدث في مصر مثلاً هو خبر داخلي بالنسبة للصحف المصرية، وفي نفس الوقت خبر خارجي بالنسبة للصحيفة السعودية.[3]

2. حسب التقسيم الموضوعي للخبر:

وهو تقسيم مكمّل للتقسيمات الجغرافية، فهناك أخبار سياسية واقتصادية وعلمية، وأدبية، ورياضية داخلية وخارجية، وبالتالي نجد أنّ هناك أخباراً سياسية خارجية ومحلية، واقتصادية دولية ومحلية.

---

[1]- ينظر محمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ط1، ص 13
[2]- إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي، مرجع سابق، ص 23
[3]- ينظر إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص 22

3. الخبر المتوقع وغير المتوقع:

تقسيم الأخبار حسب توقعها أو عدم توقعها.

- أخبار جاهزة: وهي الأخبار التي تسعى إلى الصحيفة عن طريق إدارة العلاقات العامة والمناسبات.
- أخبار مكتشفة: وهي الأخبار التي لا يعلم المخبر الصحفي عنها شيئاً ويتوقع حدوثها وتعتبر أخباراً مفاجئة. مثل: سقوط طائرة أو حدوث زلزال.

4. موضوع الخبر:

- أخبار بسيطة: وهي الأخبار التي تدور حول واقعة واحدة مهما تعدّدت تفاصيلها، مثل: الأخبار الشخصية وأخبار المرض والوفيات والحوادث، والجرائم والأحوال الجوية.
- أخبار مركبة: وتتضمّن أكثر من واقعة في الخبر بحيث يشمل الخبر الواحد على أكثر من خبر، تعطي للقارئ تصوراً كاملاً لما يجري. وذلك مثل الأزمات والحروب مثل: أزمة الشرق الأوسط وغزو أفغانستان وغير ذلك من أحداث.[1]

5. التصنيف وفقاً لطبيعة الخبر:

- الخبر الجاد: وهو كلّ خبر يؤثر في حياة الفرد والمجتمع ويتناول الموضوعات الجادّة والحيوية مثل: السياسة والمال والتجارة...إلخ.
- الخبر الخفيف: هو كلّ خبر طريف يهدف إلى التسلية والإمتاع، أو تزجية وقت الفراغ ومنها الأخبار الفنية والرياضية والطرائف التي تحدث وراء الكواليس في المهرجانات والاحتفاليات... وغيرها[2].

6. الخبر الملوّن والخبر الموضوعي:

- الخبر الملون: وهو الخبر الذي يلون الحقائق والأحداث لخدمة هدف أو غرض أو سياسة معينة. مثل: أخبار وكالات الأنباء التي تخدم سياسات الدول صاحبة هذه

[1]- ينظر إبراهيم أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 62
[2]- ينظر نعمات أحمد عثمان، فنون التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص 18

الوكالات، وأيضا أخبار الصحف الحزبية التي تنشر هذه الأخبار من وجهة نظر تتفق مع سياسات هذه الأحزاب.

- الخبر الموضوعي: هو الخبر الذي يعتمد فقط على ذكر الحقائق بدقة وبعيداً عن التلوين أو خدمة سياسة معينة، بحيث يصل الخبر إلى القارئ كما وقع بالفعل.[1]

تتنوع وتتعدد الأخبار الصحفية إلى عدّة تقسيمات فيصنّف الخبر تبعاً للموقع الجغرافي، أو موضوع الخبر أو وفق معايير أخرى.

IV. القيم الاخبارية:

في كثير من الكتب المنهجية تدرس في المعاهد والجامعات تتداخل العناصر الأساسية لبناء الخبر بالقيم الاخبارية، بل إنّها صارت تستعمل للدلالة على شيء واحد في معظم هذه الكتب.

فالخبر الصحفي يتكون من استهلال أو صدر يليه متن الخبر أو ما يسمى بصلب الخبر ثمّ خاتمته، ولابدّ للخبر من أن يكون كاملاً شاملاً على الأسئلة الستة[2] الأساسية مضافاً إليها كيفية وقوعه وهي التي يُعبّر عنها بالأسئلة الستة وهذه في رأينا هي العناصر التي تتكون منها الخبر. أما القيم الاخبارية فهي مجموعة المعايير التي يعتمدها الصحفيون في اختيارهم للخبر، وهذه المعايير ليست فردية تنسب إلى صحفي دون سواه، بل إنّها مجموعة قيم متعارف عليها لدى أمة من الأمم، ففي كلّ مجتمع هناك مجموعة من الأفكار والمعتقدات وطرائق السلوك تسمّى بالقيم، وأنّ مجموع هذه القيم أو المعايير التي تعتمد في إصدار حكم قد تصل مستوى نظام قيمي ينظر إليه نظرة تعميمية بمعنى أنّ ثمّة معايير عامة لدى المجتمع أو المجموعة، وهي كتاب الأخبار بالنسبة لهذه الدراسة.

[1] ينظر إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 31

[2] ـ الأسئلة الستة: "ماذا، من، متى، أين، لماذا، كيف".

وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ المعايير الإخبارية تدور حول الموضوعات الإخبارية وليس الأحداث، فالموضوعات الاخبارية لابدّ أن تتوجّه أو تخاطب اهتمامات القرّاء والمشاهدين والمستمعين ولذلك لابدّ أن تكون مشوّقة.[1] ومن القيم الإخبارية مايلي:

- نسبة الحدوث:

وهي تتعلّق بالوقت الذي يستغرقه وقوع الحدث بشكل يتناسب مع وقت الوسيلة الإخبارية فحادث اغتيال مثلاً أكثر جدارة صحفية من تقدم بطيء لأحد بلدان العالم الثالث.

- الوضوح:

كلّما كانت الأحداث واضحة ومحددة، كلّما سهل على الجمهور ملاحظتها وسهل على المراسلين التعامل معها.

- الألفة:

وهذه القيمة الاخبارية تتعلّق بالجماعة وبالقرب الثقافي وربّما يتناغم مع الجمهور المتلقي. فالأشياء القريبة منها تعنيها أكثر من سواها.

- الضخامة:

كلّما كان الحدث أكبر كان أفضل، وكلّما كان دراماتيكياً، كلّما زادت القوة تأثره وتحقيقه لما يسمّى اندفاع الجمهور.

- التماثل:

وهذا يعني درجة إلتقاء الأحداث مع توقعات الجمهور وتنبؤاته.

- الدهشة / المفاجأة:

لابدّ أن يكون الحدث مفاجئاً وغير متوقع أو نادراً ليكون خبراً جيّداً.

[1] ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن كتابة الأخبار، مرجع سابق، ص 51

- الاستمرارية:

وهذه القيمة الإخبارية تفترض أن يكون الخبر جديداً ليقع في عناوين الصحف ونشرات الأنباء وأن تستمرّ جدارته الصحفية حتّى عندما تتضاءل ضخامته.

- التشكيل / التركيب:

إنّ الحاجة في تحقيق التوازن في نشر الأخبار تجعل المحرّر أو الناشر يطرح بعض العناصر المتناقضة، مثل نشره بعض الأخبار المحلية إذا كانت غالبية الأخبار المنشورة في الصحيفة هي أخبار خارجية، أو أن ينشر بعض الأخبار الخفيفة المشوّقة إذا كانت نسبة الأخبار التي تبعث على التشاؤم عالية.[1]

V. عناصر الخبر:

- الجدّة / الحالية:

ويقصد بها أن يكون الخبر جديداً، أي أن يكون معاصراً للأحداث، فالقارئ يرفض أن يضّع وقته في قراءة خبر قديم، فالخبر القابل للقراءة والاهتمام هو الخبر الجديد الذي لم يسبق نشره.

- التشويق:

الخبر المشوّق مثل القصة البوليسية التي تجعل القارئ يتابع فصولها وتطوراتها، ومن أخبار الحوادث و الكوارث الانسانية.

- الصراع:

تجد أخبار الحروب والثورات والإنقلابات السياسية أو النقابية اهتماماً كبيرا من القرّاء والمسؤولين عن النشر.

[1]- ينظر عبد الستار جواد ربيع، مرجع سابق، ص 56

- المنافسة:

التنافس سمة من سمات الحياة الإنسانية والدافع إلى الإجادة والتطوير، ومن ذلك التنافس في عرض آخر أخبار المباريات والامتحانات فهي تجذب القارئ وتلفت انتباهه.

- الغرابة والطرافة:

الغرابة والطرافة تعني الخروج من المألوف، وأن يقدّم الخبر عكس ما اعتاد عليه الناس. فأخبار من هذا النوع تجذب القارئ إلى الخبر وتجعله قابلاً للنشر عن غيره.

- الشهرة:

الأسماء الكبيرة الهامة تصنع الأخبار، فكلّما تعلّق الخبر بشخصية مشهورة زادت أهميته، واحتلّ مكاناً بارزاً على صفحات الجريدة.

- الإثارة:

يقصد بها أن يكون الخبر جذاباً يشدّ انتباه القرّاء لما يحمله من إثارة تتعلّق بالفضائح والجرائم، ولهذا تركّز الصحف على هذه النوعية من الأخبار لزيادة توزيعها.[1]

VI. مصادر الخبر الصحفي:

يقصد بمصدر الخبر الصحفي الإشارة إلى الأداة التي تحصل من خلالها الصحيفة على الخبر الصحفي.

- المندوب الصحفي:

يقصد به الشخص أو الأشخاص الذين توفدهم صحيفة ما أو قطاع معين ليكونوا ممثلين لها في هذه الجهة لتغطية أخبارها، وغالباً ما يختص المندوب الصحفي في تغطية مجال معيّن من مجالات نشاط الصحيفة، والمندوب الصحفي مُطالب بأن يحرص على قراءة جميع الصحف الصادرة في مجتمعه.

[1]- ينظر إسماعيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 16

- المراسل الصحفي:

هو مندوب الصحيفة خارج الإقليم الذي تصدر فيه، فإذا كان في داخل البلد نفسه ولكن خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة يسمّى مراسل الصحيفة المحلّي أو الإقليمي، يقوم بتغطية جميع الأنشطة في نطاق المحافظة أو الإقليم المتواجد فيه.

- وكالة الأنباء:

يقصد بوكالة الأنباء الوكيل أو الممثل للصحف وغيرها من وسائل الإعلام التي تشترك معظمها فيها. تقوم الوكالة بتغطية الأحداث ثمّ يبيعها للصحف وغيرها من المؤسسات الإعلامية.

- الجرائد والمجلات والصحف المحلية والأجنبية:

في كثير من الأحيان تصبح الصحف مصدراً مهمّا للأخبار تنقل عنها الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام بعض الأحيان. يشير الدكتور فاروق أبو زيد إلى أنّ الصحف تعتبر مصدراً هامّاً من مصادر الأخبار على مستويين:

الأوّل: نقل الأخبار أو التصريحات الهامة مع نسبها إلى الصحيفة التي انفردت بنشرها.

الثاني: متابعة واستكمال الخبر الذي انفردت به إحدى الصحف لتقديم معلومات جديدة تُضاف إلى الخبر الأوّل.

- النشرات والوثائق:

للعديد من الهيئات الحكومية والشعبية نشرات خاصة تتضمن أخباراً صحفية هامّة عن هذه المصالح، كما انّ الوثائق تعتبر مصدراً هاماً خاصة عندما تكشف عن أخبار جديدة أو وقائع قديمة مجهولة.

- المؤتمر الصحفي:

يعتبر المؤتمر الصحفي مصدراً للأخبار التي تدلي بها إحدى الشخصيات العامة في حضور أكثر من صحفي لشرح سياسة جديدة أو قوانين أو قضية تهمّ الرأي العام.[1]

[1]- ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن الخبر الصحفي، مرجع سابق، ص 115

- شبكات الإذاعة والتلفزيون:

تعتبر الإذاعات على اختلافها مسموعة أو مسموعة مرئية مصدراً هاماً من مصادر الأخبار، فهناك إذاعات محلية تخدم جمهوراً محلياً محدوداً، وإذاعات مركزية وطنية يغطّي إرسالها الدولة أو جزءً كبيراً منها لنقل الأخبار الجديدة.[1]

قد يحمي المراسل مصدر الأخبار، وذلك بالدفاع عن سمعته ومصداقيته، أو بالاحتفاظ باسمه وعدم البوح به وقد يفعل ذلك بدافع من أنانيته (على سبيل المثال ليصون سمعته من خطر التحديات التي تهدد كفاءته وقدرته على نقل الخبر عن ذلك المصدر). وقد يحمي المراسل مصدر الأخبار بناء على طلبه، أو لصالح الجمهور، أو لصالح المراسل نفسه.[2]

VII. سمات الاقتصاد في كتابة الخبر الصحفي الإلكتروني:

الخبر الصحفي الإلكتروني تقرير عن حادث يهمّ الجمهور بمعرفته، وهدفه هو جذب القراء لقراءته، بما أنّه يكتب للانترنت فيجب أن يُكتب بلغة بسيطة واضحة تتميّز بالدقة والوضوح والاقتصاد والاختصار حتى تستطيع كلّ فئات المجتمع فهمه ومن سمات الاقتصاد في كتابة الخبر الصحفي الإلكتروني مايلي:

الاختصار:

من المؤكد أنّ الموقع الإلكتروني لا يمكن أن ينجح في جذب المستخدمين إلّا إذا كان يحوي نصوصاً مختصرة ومحررة جيّداً، فقد أثبتت البحوث أنّ مستخدمي الانترنت لا يحبون النصوص الطويلة المنشورة على أكثر من صفحة ويفضلون أن تكون النصوص قصيرة ومركّزة. كما أنّ عملية القراءة من شاشة الكمبيوتر تكون أبطأ بنسبة 25% تقريبا عن القراءة من الورق، ويعاني القرّاء على شاشات الكمبيوتر من إجهاد العين ونقص الصبر عندما يقرأون نصوصاً إلكترونية طويلة. وتؤكد كلّ هذه الحقائق

[1]- ينظر محمد معوض، مرجع سابق، ص 23

[2]- ينظر هربرت سترنز، المراسل الصحفي ومصادر الأخبار، ترجمة: سميرة أبو سيف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1989، ص86

مسؤولية المحرّر في جعل النصوص مختصرة قدر الإمكان وقد عبّر "ديفيد شينج" مؤلف "ضباب البيانات" التعايش مع التخمة المعلوماتية عن ذلك بقوله في عالم متخم بالمعلومات أصبح الصحفيون هم خط الدفاع الأول للقارئ الذين يتولون ترويض تيارات المعلومات الهائجة. ويدرك الصحفيون أنّ قالب الهرم المقلوب هو أفضل القوالب الفنية التحريرية في البيئة الإلكترونية.

التبسيط:

يعني التبسيط عدم ازدحام الصفحة بالرسوم الجرافيكية المعلوماتية كالإحصاءات والرسوم البيانية المعقّدة، التي تصلح مع الصحافة المطبوعة التي تؤدي إلى بطء الاستعراض على الانترنت وتقلّل من قارئية المادة الصحفية المنشورة على الشبكة، قد أظهرت البحوث في هذا الجانب أنّ المتصفّحين لا يحبّذون قراءة المادّة الصحفية الطويلة المعقّدة التفاصيل.

إنّ متصفّح الانترنت ليس دائما لديه الوقت الكافي لمواصلة قراءة موضوع كاملاً، إذ يتنقّل إلى مواقع أخرى ظنّاً منه على احتوائها على معلومات أكثر أهمية وأكثر سهولة في الاستعراض لذلك على المحرر مراعاة مايلي:

- استخدام عناوين معلوماتية واضحة سواء بمفردها أو مصحوبة بجملة أو جملتين مع رابط للموضوع الكامل.
- إعداد قائمة منشطة بالأفكار الأساسية في الموضوع وتمييزها عن طريق وضع خطوط أسفل كل منها أو علامات خاصة يستطيع القارئ الضغط على ما يرغب في قراءته.
- قصد كل فقرة من فقرات الموضوع على فكرة واحدة فقط.
- استخدام عناوين فرعية داخل النص الصحفي.[1]

[1]- ينظر حسني محمد نصر وسناء عبد الرحمن، الفن الصحفي في عصر المعلومات(تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005، ص 46

VIII. مكونـات بنـاء الخبــر وتحريره:

1. مكونات بناء الخبر:

- العنوان:

هو الخطوة الأولى في اتجاه إظهار أهمية الخبر وقوة فعله في المتلقي. وهو اللحظة التي يتولد فيها الشعور لدى الشعور لدى المتلقي بالرفض أو القبول في متابعة التفاصيل (فهي نقطة البداية في التأثير لتأكيد شروط اختيار العنوان كالموضوعية والتشويق والإثارة وأن يكون مركّزاً على جوهر الخبر). حيث له الإسهام في الكشف عن مضامين جديدة تلزم المتلقي متابعتها للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً.

- المقدمة:

إنّ مفاتيح صناعة الخبر هو أسلوب صياغة المقدمة، التي تسهم في فتح أبواب واسعة للحقائق بأسلوب فني مشوّق يعكس قيمة الخبر وأهميته.

والمقدمة هي التي يستهلّ بها الكاتب قصته الإخبارية بتقديم أعظم سطورها أهمية، ومهمتها أن تقول ما الذي يودُّ المتلقون معرفته لفهم مغزى القصة.

وتكمن أهمية المقدمة في أنّها تتحكّم بالبناء الكلّي للقصة الإخبارية فبإمكانها أن تحدّد اتجاه القصة مثلما تساعد المتلقي على إدراك جوهر ما تريد أن تُخبر به.

- جسم القصة الإخبارية:

لقد كانت مهمة العنوان هي لفت الانتباه إلى مضمون الخبر وما يحمله من أهمية للمتلقي، ثمّ جاءت المقدمة من مدخلاً ممهّداً لمعرفة عناصر الأهمية في الزاوية الإخبارية، وبالتالي دفع المتلقي إلى متابعة استكمال تفاصيل ما جاء في متن الخبر.

وقد تُضاف معلومات لها علاقة بتفاصيل الحدث قديمة كانت أم جديدة، خاصة كانت أم عامة تعزّز قوة الخبر وتحافظ على جسمه.[1]

[1]- ينظر صلاح محمد عبد الحميد، القصة الإخبارية في نشرات الأخبار الفضائية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص35

- **الخاتمة:**

كثيراً ما تكون المعلومات الإضافية المسماة بخلفية الخبر هي المدخل الخطر على الموضوعية، إذ غالباً ما تكون بمثابة الدقة التي توجه السياق العام للقصة الإخبارية وفق الغرض الذي أختيرت من أجله في تسلسل وأسلوب بناء نشرة الأخبار.[1] وإذا كانت بعض الأخبار لا تحتاج إلى خاتمة، فإنّ البعض الآخر قد يحتاج إلى خاتمة تحمل العبرة من الخبر أو تؤكد على بعض النقاط الواردة فيه.[2]

2. تحرير الخبر:

قديماً كانت الأخبار الصحفية تُروى بالطريقة الأدبية، لكن الخبر الصحفي في العصر

[1]- ينظر صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 35
[2]- ينظر حسني نصر، سناء عبد الرحمن، الخبر الصحفي(التحرير الصحفي في عصر المعلومات)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2009، ص 212

الحديث أصبح له قوالب معروفة، تستهدف هذه القوالب بشكل أساسي نشر الأخبار بوضوح ودقّة وبساطة لتيسّر للقارئ متابعة الخبر وفهمه واستيعابه. والقاعدة العامة في بناء الخبر هي البدء بالعناصر المهمة أوّلاً ويتطلّب حاسة صحفية ذوّاقة، وفي كلّ الأحوال يعتبر الخبر الصحفي إجابة عن ستة أسئلة هي التي يمكن أن تجول بخاطر أي قارئ للخبر يجب الإجابة عنها وهي:

- من؟ وتعبّر عن الشخصية أو الشخصيات التي صنعت الخبر أو محور الخبر.
- أين؟ وتبيّن مكانه أو الساحة التي وقع فيها الحدث.
- ماذا؟ وتسأل عن الشيء الذي حدث.
- متى؟ وذلك لبيان وقت حدوث الواقعة أو الخبر.
- كيف؟ توضّح كيفية وقوع الحدث وملابساته وظروفه.
- لماذا؟ تسأل عن أسباب حدوث الشيء.

وعند صياغة الخبر يختار الحرر أهم هذه العناصر طبقاً لإهتمامات القرّاء ليقدّمه أوّلاً ثمّ يوالي سير باقي العناصر، وذلك وفقاً للعديد من الأشكال أو القوالب التي سنوضّحها. ولكننا في البداية نؤكّد على ضرورة التعرف على جميع جوانب الخبر وتحليله قبل البدء في تحريره، حتى يضع المحرر يده على أهمّ جوانب الخبر وليتعرّف على أهمّ عناصره ويعرف أين تكمن أهمية الخبر؟ هل في شهرة صانعه؟ أو في مكانه؟ أو في ضخامة حجمه؟ أو في طريقة حدوثه؟ وهكذا تُحدّد طبيعة كلّ حدثٍ أُسْلُوبَ تحريره.[1] ولتحرير أي خبر لابدّ من المرور بالخطوات التالية:

- التخطيط لتغطية الخبر(المتوقع والمتابع) أما المفاجئ فلا يُخطّط له، ويتم ذلك من خلال تحديد محاور الخبر ونقاطه الرئيسية. وجمع الخلفيات المتعلقة به من قسم المعلومات أو من أرشيف المحرر الصحفي الخاص.

[1] ينظر محمد معوض، مرجع سابق، ص 29

- جمع المعلومات المتعلقة بالخبر من المصادر المختلفة البشرية والوثائقية.
- إلتقاط الصور الفوتوغرافية المناسبة للخبر بواسطة المحرر أو المصور الصحفي.
- مراجعة المادة الصحفية المكتوبة والمصورة واستكمالها.
- تقييم المادة الصحفية المكتوبة والمصورة وتحديد صلاحيتها للنشر بواسطة المحرر المسؤول، رئيس القسم أو مدير التحرير، نائب رئيس التحرير أو رئيس التحرير أو كلهم جميعا حسب خط سير النص الصحفي في الجريدة.
- تجهيز الرسوم اليدوية التعبيرية والتوضيحية والساخرة التي سوف تصاحب الموضوعات أو تُنشر بمفردها.
- اختيار البناء الفني للنص الصحفي أي تحديد شكل المادة الإخبارية المخطط لنشرها.
- التحرير النهائي للنص الصحفي.
- المراجعة النهائية للنص الصحفي المحرر.
- التقييم النهائي وتحديد أولويات النشر.[1]

IX. القوالب الفنية لكتابة الخبر:

تعددت القوالب الفنية لكتابة الخبر فكل مدرسة صحفية تبتكر قالباً حتى وصلت نحو عشرة قوالب خبرية أو يزيد، ولكن أشهرها ثلاثة، سنحاول شرحها بإيجاز:

قالب الهرم المقلوب:

في هذا القالب تأتي أهم معلومة أو أبرز واقعة في المقدمة وهي هنا تأخذ قاعدة الهرم المقلوب أما تفاصيل الخبر فتأتي في جسم الخبر حسب أهميتها، كما هو مبيّن في الشكل التالي:

[1]- ينظر ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين، فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص15

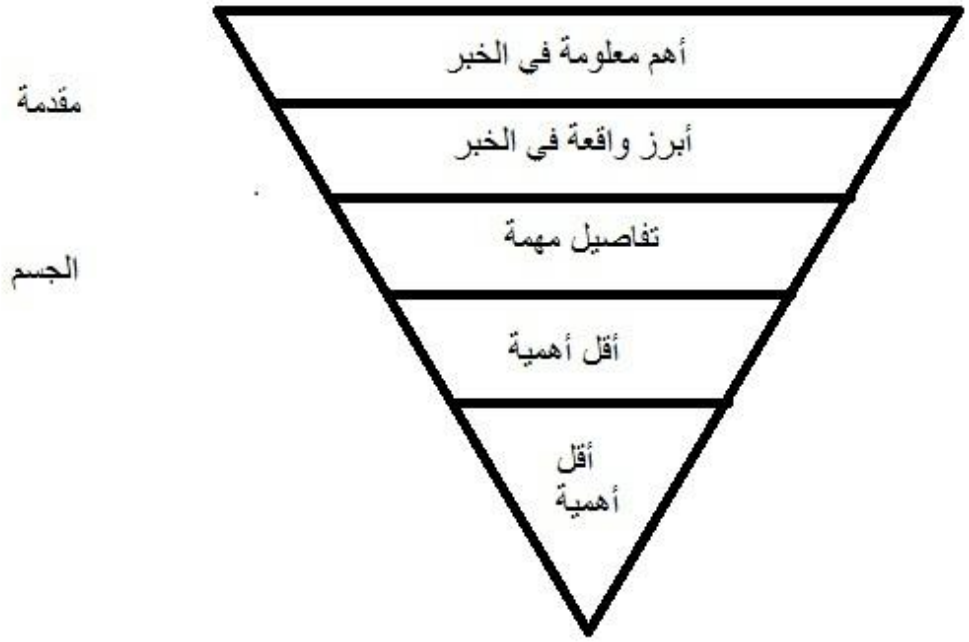

مثال لشكل قالب الهرم المقلوب[1]

يقوم هذا القالب الفني على أساس تشبه البناء الفني للخبر الصحفي بالبناء المعماري للهرم مقلوباً، بحيث ينقسم الخبر إلى جزئين إثنين فقط: قمة الهرم وجسم الهرم، وتأتي أهم حقيقة أو معلومة في الخبر أو أبرز واقعة في المقدمة وهي هنا قاعدة الهرم المقلوب، أما تفاصيل الهرم فهي تأتي بعد ذلك لتشكّل جسم الخبر، وتبدأ بمعلومة مهمّة في الخبر وإن كانت أقل أهمية من المعلومة أو الواقعة التي تضمنتها المقدمة، وتتلوها بعد ذلك المعلومات أو الوقائع الأقل أهمية حتى نصل إلى نهاية الخبر أو قمة الهرم المقلوب حيث أقل المعلومات أو الوقائع أهمية.

[1]- ينظر عباس ناجي، الخبر الصحفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص45

قالب الهرم المقلوب المتدرج:

يعتبر قالب الهرم المقلوب المتدرج هو أصلح القوالب الفنية في كتابة الأخبار القائمة على سرد التصريحات كما هو الحال بالنسبة للمؤتمرات الصحفية والخطب والاحتفالات العامة والبيانات السياسية ويمكن استخدام هذا القالب لكتابة الأخبار البسيطة والمركبة. ويكون على شكل مستطيلات متدرجة على شكل هرم مقلوب بحيث يكون للخبر مقدمة تتضمن أهم تصريح في الخبر ثمّ يأتي بعدها جسم الخبر على شكل فقرات متعددة. تلخّص المستطيلات الكبيرة جانب من جوانب الحديث وتشرحه بينما تقوم المستطيلات الصغيرة بنقل أقوال مقتبسة من المصدر.[1]

كما مبيّن في الشكل التالي:

[1] ينظر صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 28

قالب الهرم المعتدل:

يقوم هذا القالب الفني على أساس تشبيه البناء الفني للخبر الصحفي بالبناء المعماري للهرم المعتدل، بحيث ينقسم الخبر إلى ثلاثة أجزاء هي: مقدمة تحتل قمة الهرم وهي مدخل يمهد لوضوع الخبر إن كان لا يحتوي على أهم ما فيه، ثم يتلو المقدمة جسم الخبر الذي يحتل جسم الهرم وبه تفاصيل أكثر أهمية في الحدث، وتتدرج بنا هذه التفاصيل حتى نصل إلى خاتمة الخبر التي تحتل قاعدة الهرم، وفي هذا القلب يبدأ الخبر بالتفاصيل الأقل أهمية ثم يندرج بعد ذلك ليذكر التفاصيل الأكثر أهمية حتى يفاجئ القارئ في النهاية بأهم ما في الخبر أو نتيجته، وذلك في خاتمة الخبر وهذا القالب يستخدم في القصص الإخبارية الإنسانية والمثيرة.[1]

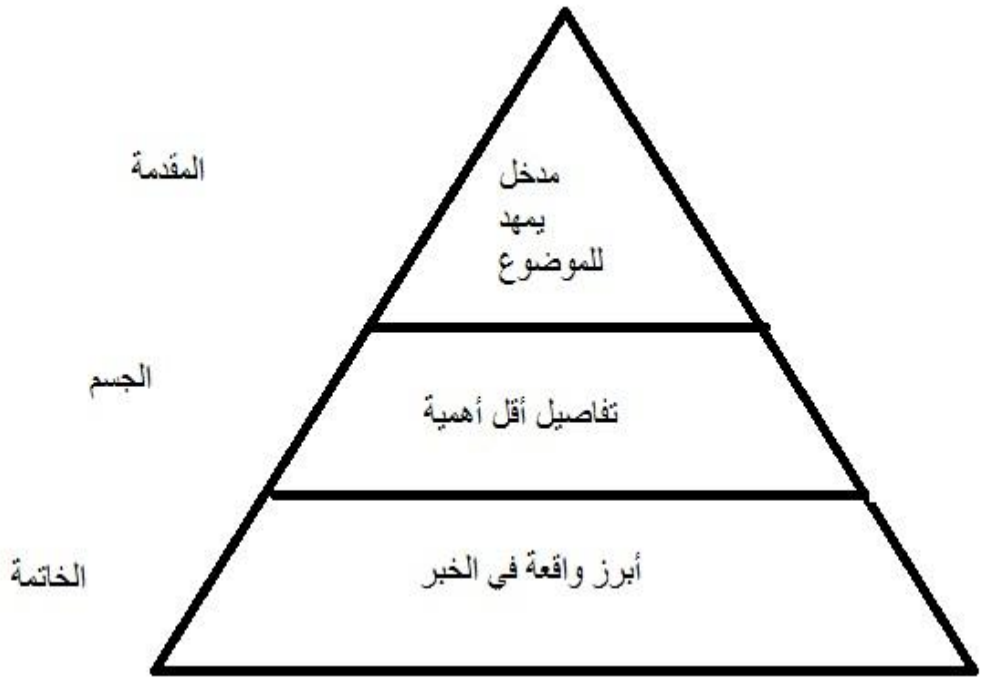

[1] ينظر عبد الجواد سعيد ربيع، فن الخبر الصحفي، مرجع سابق، ص143

إنّ هذا التنوع في عرض الأخبار وقوالبها نابع من الحاجة الماسة إلى جذب الجمهور، ولفت انتباهه في عصر أصبحت فيه المواد الخبرية تُقدَّم عبر وسائل إخبارية متنوعة. والتطور الحاصل عالمياً في أساليب كتابة الخبر لم يكن بدعة عابرة بل مواكبة حيّة للتحولات الكبيرة التي تشهدها حياتنا المعاصرة. وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أنّ القوالب الفنية الجديدة لا تنافِ القوالب الفنية القديمة، وإنّما تضيف لها طرائق مستحدثة لتناسب اهتمام القارئ المعاصر.

الفصل الثالث

توظيف الاقتصاد اللغوي في جريدة الخبر

دراسة تطبيقية

وقع اختياري على عينة من الأخبار الوطنية من جريدة "الخبر اليومي"، التي تواكب آخر مستجدات الفترة الراهنة بمصداقية وموضوعية.

تعريف جريدة الخبر:

جريدة الخبر اليومي هي جريدة جزائرية يومية مستقلة ناطقة باللغة العربية، تأسست في الفاتح من نوفمبر 1990، وبعد مرور عشر سنوات من تأسيس الجريدة صارت "الخبر" تمثل أول سحب في الجزائر بمعدل يناهز نصف مليون نسخة يوميا صادرة ولها تسختين إضافيتين في موقعها الإلكتروني بالإنجليزية والفرنسية. نجحت جريدة الخبر اليومي بفضل قربها من المواطن الجزائري، حيث تتطرق وتهتم بجميع مشاكله وانشغالاته.

المدير العام مسئول النشر: شريف رزقي

مدير التحرير: كمال جوزي

رئيس التحرير: محمد بغالي[1]

العنوان: 32 شارع الفتح ابن خلفان، ليتورال سابقا حيدرة، الجزائر.

ص.ب 78، ساحة أول ماي ـ الجزائر ـ 16016

رأس مال الشركة: 276.600608.00 دج.

الشعار: الصدق والمصداقية.

[1]- https://ar.wikipedia.org/wik(/صحيفة)_الخبر

الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com

الرئيس الشرفي: عمر أورتيلان، الذي اغتالته أيادي الغدر سنة 1995.

تحتوي جريدة الخبر على 32 صفحة، يتراوح بين جانبين إعلامي وإشهاري وهذا من أجل دعم الجريدة ورواجها، وعليه تحتوي الجريدة على 5 أقسام كالآتي:

القسم الوطني: يتولّى تغطية الأحداث والأخبار الوطنية والجمهورية والمحلية.

القسم الدولي: يتولّى صحافيوه تحرير تقارير عن أخبار الساعة التي تحدث في العالم، فضلاً عن إجراء لقاءات صحفية مع بعض الشخصيات السياسية الأجنبية.

القسم الرياضي: يقوم بالتغطيات الإعلامية لمختلف النشاطات الرياضية المحلية والدولية.

قسم المنوعات: تسهر من خلاله الصحيفة على تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي للمواطن الجزائري بواسطة الأخبار والتحقيقات.

القسم الصحي: يشرف عليه طبيب، يقدّم من خلاله الارشادات الصحية، كما يجيب على مختلف الأسئلة.

يُقدَّر الطاقم الصحفي العامل بالصحيفة بأكثر من تسعون صحفياً إلى جانب ستين مراسلاً متعاوناً ودائماً. [1]

[1]- ينظر جمال العيفة، مؤسسات الإعلام والإتصال، الوظائف، الهياكل، الأدوار، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص102

سأقوم بعرض بعض الأخبار الصحفية المحلية من أعداد مختلفة للجريدة، قصد الإضاءة على الأحداث التي تقع في مجتمعنا هذه الفترة ، مع توضيح استخدام سمات الاقتصاد اللغوي ضمن هذه الأخبار.

الخبر 7

تنشط على مستوى الطريق الوطني 11

حافلات النقل الجماعي للمسافرين في إضراب

جانب من الحركة الاحتجاجية للناقلين أمس

● تعطلت أمس، حركة النقل الجماعي من تنس إلى غاية وهران مرورا بمستغانم من طرف الناقلين الذين نظموا حركة احتجاجية أمام مقر الولاية وندّدوا بالإجراءات المتخذة من طرف مدير محطة سيدي لخضر الجديدة، منها تغيير مسار الحافلات السابق بالطريق الوطني رقم 11 إلى مسلك اجتنابي يتفادى الدخول إلى المحطة الجديدة بسيدي لخضر هو غير مؤمن وغير صالح للسير أصلا ولا يتوفر على إشارات المرور، ما يعرض حياة المسافرين والحافلات لأخطار الحوادث. وأعاب أصحاب حافلات النقل المضربون عدم تخصيص فضاء بالمحطة الجديدة لنقل المسافرين للحافلات القادمة من منطقة ظهرة نحو مستغانم ارزيو وهران في الاتجاهين، وعدم التزام المدير الجديد بدفتر الشروط المتضمن مبلغ الواجب دفعه المقدر بألفي دج في الشهر الذي أصبح 3 آلاف دج. وندّد المضربون بمنح الحرية المطلقة للحافلات التي تنشط بالخط المنطلق من سيدي لخضر نحو مستغانم في غياب العمل ببطاقة التوقيت المعتمدة من طرف مديرية النقل، ناهيك عن التصرفات والمضايقات التي يتعرضون لها منذ فتح المحطة الجديدة للمسافرين، وناشدوا بتدخل المسؤول الأول لحل مشكل المحطة الجديدة التي تتسع للجميع حسبهم لتحسين نوعية الخدمات في مجال النقل . وكانت الأمور تسير بشكل طبيعي إلى غاية فتح المحطة الجديدة للمسافرين بدائرة سيدي لخضر مركز، ومنع هذه الحافلات من الدخول والتوقف ما أثار حفيظة أصحابها ووقوع منذ أيام مشادات مع أعوان المحطة انتهت بإلحاق أضرار طفيفة ببعض الحافلات.

م. بغيل

يدخل هذا الخبر من صفحة "الجزائر العميقة"[1] في قالب السرد وذلك لتغطية هذا الحدث الذي تمثّل في الحركة الاحتجاجية للناقلين، يمكن تصنيف هذا الخبر تحت تقسيم الخبر غير المتوقع ذلك لأنّ الصحفي لم يكن يتوقع الوقفة الاحتجاجية للناقلين وإضرابهم

[1]- م.بغيل: (حافلات النقل الجماعي للمسافرين في إضراب)، الخبر اليومي الإثنين 10 أفريل2017 م الموافق لـ 13 رجب 1438 هـ، العدد 8476، الجزائر العميقة، ص 07

عن العمل، فهو خبر بسيط يدور حول واقعة واحدة حاول الصحفي عرضها بموضوعية فاعتمد على ذكر الحقائق والابتعاد عن التلوين والمبالغة الصحفية فاكتفى فقط بالتعبير عن استياء الناقلين وانشغالاتهم.

أكثر القوالب الفنية مناسبة لهذا الخبر هو قالب الهرم المقلوب، فقد استهلّ الصحفي الخبر بمقدمة تضمّنت أهمّ معلومة في الخبر "تعطلت أمس حركة النقل الجماعي من تنس إلى غاية وهران مروراً بمستغانم من طرف الناقلين"، وواصل بعد ذلك في سرد الحدث منتقلاً من "المقدمة" إلى "الجسم" لعرض أبرز واقعة في الخبر بقوله "اللذين نظموا حركة احتجاجية أمام مقر الولاية"، ثمّ واصل في عرض الأحداث بالانتقال من التفاصيل المهمة نحو التفاصيل الأقل أهمية.

كما أشرت سابقاً إلى وجود علاقة قوية بين الاقتصاد اللغوي والخبر الصحفي، يمكننا ملاحظة ذلك من الوهلة الأولى عند قراءة عنوان هذا الخبر "تنشط على مستوى الطريق الوطني 11"؛ بدل أن يكتب (إحدى عشر) نجده يكتب (11) فقد استخدم هنا الأرقام بدلاً من الحروف وهذا اقتصاد واضح في الكتابة، قد يعود ذلك إلى المساحة المخصصة للخبر أو قصداً منه بعدم تقديم معلومات أكثر عن الخبر لتشويق القارئ حتى يواصل قراءة الخبر. نجد ذلك أيضاً في قوله: "3 آلاف" بدلاً من "ثلاثة آلاف"، كما اعتمد أيضاً على الرموز والمختصرات في قوله: (دج) المنحوتة من (دينار جزائري) وذلك باجتزاء حرف من الكلمة الأولى وحرف من الكلمة الثانية لتحمل نفس الدلالة وهي العملة الوطنية الجزائرية. ولجأ إلى الاستغناء عن ذكر الأفعال التي لا قيمة لها في قوله: "نظموا حركة احتجاجية" بدلاً من "قاموا بتنظيم حركة احتجاجية"، وهذا ما أعاد فعله عندما استخدم الحذف في قوله: "المدير الجديد" قصد تجاوز المفهوم من الكلام وتجنّب تكرار عبارة "مدير محطة سيدي لخضر الجديدة".

كما سبقت الإشارة إلى أنّ القالب المناسب لهذا الخبر هو قالب الهرم المقلوب، وهو ما سأوضّحه في هذا الشكل:

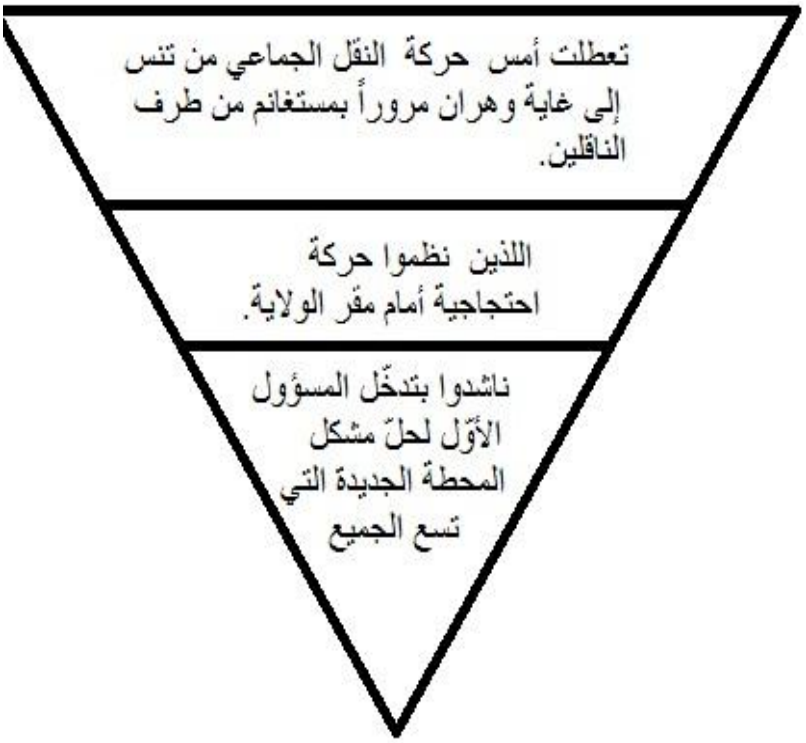

من الملاحظ أنّ لغة هذا الخبر لغة موجزة، بسيطة ودالّة فهي موجهة إلى القارئ العادي المحدود الثقافة، كما تتوجّه إلى القارئ المثقف دون الحاجة إلى بذل مجهود ذهني لاستيعاب المادة المنشورة.

من صفحة "الوطن"[1] المخصصة لتغطية الأحداث الوطنية على اختلاف مواضيعها. وقد وقع اختياري على خبر القوائم الاحتياطية الذي أحدث ضجّة كبيرة في الآونة الأخيرة على المستوى الوطني.

"استغلال القوائم الاحتياطية حسب المناصب والمادة والطور"

• تأمين بناية ديوان المسابقات والامتحانات لتفادي فضيحة بكالوريا 2016

• كشفت وزيرة التربية الوطنية، نورية بن غبريت، أن "استغلال القوائم الاحتياطية لتوظيف الأساتذة سيتم حسب المناصب والمادة والطور التربوي". ويأتي هذا التصريح في وقت تشهد مختلف ولايات الوطن غليانا أمام مديريات التربية، بسبب مطالبة المدرجين في القوائم بما يسمونه "حقهم" بمنصب في سلك التدريس.

وأفادت بن غبريت، أمس، في تصريح خصت به "الخبر"، على هامش زيارة الوزير الأول لولاية الجلفة، بأن "مصالحنا عمدت إلى فتح القوائم الاحتياطية الولائية من 7 أفريل الجاري على أن تغلق يوم 18 من الشهر الجاري، قصد استغلالها بالشكل الكافي والصحيح، لكن ليس حسب ما فهمه المدرجون في القوائم، فالقوائم سيجري الاعتماد عليها حسب حاجة كل ولاية، استنادا إلى المناصب المتوفرة والمادة البيداغوجية والطور التربوي (ابتدائي - متوسط - ثانوي)".

وقالت الوزيرة، في رسالة لـ"طمأنة" المحتجين أمام مديريات التربية، إن "فتح القائمة الوطنية سيكون ابتداء من 18 أفريل الجاري، على أن تغلق يوم 27 من الشهر الجاري، فيما حددنا على مستوى الوزارة فتح التسجيل في المناصب التي لا تشملها القوائم الاحتياطية، فعلى سبيل المثال قد يتوفر منصب (وطني) في ولاية تمنراست، وهنا يبقى الاختيار على المترشح للتوظيف بغرض التقدم للوظيفة، وهنا له مطلق الحرية في قبولها أو رفضها". وجاء تصريح بن غبريت لـ"الخبر" على خلفية الاحتجاجات التي عمّت مختلف ولايات الوطن من طرف المدرجين في القوائم الاحتياطية، الذين احتج البعض منهم على طريقة استدعائهم التي تمت، حسبهم، بطرق غير قانونية، فيما طالب آخرون بالتوظيف حتى آخر اسم في القائمة الاحتياطية وفي جميع الأطوار، بينما احتج آخرون على فتح مسابقة جديدة في شهر جوان المقبل، التي قد تحرم المدرجين في القوائم من العمل في قطاع التربية، وبالخصوص التعليم.

في المقابل، أعلنت نورية بن غبريت أن "ما حدث في بكالوريا 2016 من تسريبات لمواضيع الامتحانات لن يتكرر في طبعة 2017. وقد أدخلت الحكومة تغييرات جذرية لضمان مصداقية شهادة البكالوريا، ومن ضمن هذه الإجراءات الجديدة إعادة إدخال تغييرات شاملة على بناية الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات، خصوصا تأمينها، وهذا ما ركزنا عليه لضمان عدم تكرار فضيحة السنة الماضية".

الجلفة: مبعوث "الخبر" خالد بودية

يدخل هذا الخبر قالب السرد والتدرج بين المعلومات والتصريحات التي كانت مادته الأساسية، وذلك بنقل تصريحات وزيرة التربية الوطنية "نورية بن غبريت"، حيث يمكن تصنيف هذا الخبر من الأخبار الجادة المركبة؛ لأنّه تضمن أكثر من واقعة فقد عرض الصحفي في أوّل الخبرِ تصريحاتٍ لوزيرة التربية الوطنية في شأن القوائم الاحتياطية، ثمّ انتقل إلى عرض خبر آخر يخص فضيحة السنة الماضية وما حدث من تسريبات لمواضيع امتحانات البكالوريا، وذلك في ثلاثة أعمدة على شكل نثر صحفي، إنّ أكثر القوالب الفنية مناسبة لهذا الخبر هو قالب الهرم المقلوب المتدرج، حيث استهلّ الصحفي

[1]- خالد بودية: (استغلال القوائم الاحتياطية حسب المناصب والمادة والطور)،الخبر اليومي الثلاثاء 11 أفريل 2017 م الموافق لـ 1438 هـ ، العدد 8477، الوطن، ص 5

بأهم التصريحات التي تتعلق بالخبر وذلك في قوله: "إنّ استغلال القوائم الاحتياطية سيتم حسب المناصب والمادة والطور..."، ثمّ واصل حديثه منتقلاً إلى أقوال مقتبسة من المصدر ذاته بقوله: "وأفادت بن غبريت أمس في تصريح خصّت به "الخبر"...". ثمّ قام بعرض ملخّص يشرح فيه تصريح وزيرة التربية بخصوص الموضوع، وواصل في عرض تصريحاتها، ثمّ انتقل في آخِر الخبر إلى موضوع آخَر يخص الاحتياطات التي قامت بها وزارة التربية على بناية الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات لتفادي فضيحة تسريب مواضيع امتحانات البكالوريا لهذه السنة.

استهلّ الصحفي الخبر بمقدمة شاملة حملت الفكرة العامة لبقية الخبر، إلّا أنّه تطرق إلى عرض موضوع آخر في الأخير، لكنّ الإضاءة كانت موجّهة إلى الخبر الأول الذي يمثّل الغاية من نشر هذه المادة الصحفية، وكغيره من الصحفيين لم يجد نفسه إلّا مقتصداً في اللغة وذلك في قوله: "أفادت بن غبريت" بدلاً من "وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريت" وهذا يوضّح اعتماد الصحفي على مبدأ الجهد الأقل في نقل المعنى للمتلقي دون اخلال به مع تقليل في عدد الألفاظ وذلك بالاستغناء عن الاسماء المعروفة كالألقاب والدرجات ولم يقتصر الأمر على هذا المثال فقط، فقد وردت كتابة الأعداد بالأرقام لا بالحروف (7 أفريل) بدلاً من (السابع من أفريل)، (18 من أفريل) بدلاً من (الثامن عشر من أفريل)، (27) بدلاً من (السابع والعشرون)، بالإضافة إلى (2016 ـ2017) وكان ذلك أوفر للجهد من كتابة الكلمات. كما تجنّب المحرر التفصيل وكتابة كلّ الأطوار (الابتدائي ـ المتوسط ـ الثانوي) واكتفى بذكر (جميع الأطوار) وذلك لتفادي التكرار.

جاء هذا الخبر بتصريحات الوزيرة لطمأنة المحتجين والمقبلين على اجتياز امتحان البكالوريا أنّ الوضع تحت سيطرة الوزارة ولا داعي للقلق.

هذا الخبر من صفحة "أحوال الناس"[1] التي تُعنى بتغطية الأحداث السياسية أو الثقافية أو الإجتماعية أو غيرها عن طريق أخبار موجزة تقابلها رسومات كاريكاتورية في قالب هزلي تخص الموضوع، وهذا ما نلاحظه في الخبر الآتي:

يمكن إدراج هذا الخبر ضمن تصنيف الأخبار البسيطة، لأنه يغطي حدثاً واحداً تحت عنوان الخبر "الرؤوس بدل الرئيس" ويقصد بالعنوان رؤوس المنظمين والحضور الذين حجبوا رئيس الحملة الانتخابية ممّا صعّب عملية إلتقاط صور له، كما لجأ المحرر إلى استخدام الرسم الكاريكاتوري الذي أصبح يمثّل أهمية بالغة في وسائل الإعلام الجزائرية خاصة الجرائد، ذلك لأنّه فن قائم بذاته وأصبح يستقطب القرّاء أكثر فأكثر من خلال طرحه ونقده للقضايا الجَدِّية بطريقة بسيطة وساخرة إلاّ أنّه غالباً ما يلامس جوهر الأمور ويلخّص الواقع في صورة واحدة. وهذا ما يمكننا ملاحظته في هذا الخبر، عند عرض المحرر رسماً

[1]- الخبر اليومي، (الرؤوس بدل الرئيس)، الثلاثاء 11 أفريل 2017م الموافق لـ 14 رجب 1438هـ ، العدد 8477، أحوال الناس، ص 23

كاريكاتورياً للسيد "أحمد أويحيى" تحت عبارة "بلا كاميرات ما درنا والو يا جماعة.. !!" التي تدلّ على إهتمام الأمين العام للحزب (أحمد أويحيى) بضرورة تواجد التغطية الإعلامية، وذلك من أجل مواكبة سير الحملة الإنتخابية وتوسيع المنافسة.

وما يمكننا ملاحظته من اقتصاد في هذا الخبر هو اختصار المحرر لعبارة (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) واكتفى بوضع الاختصار المعروف به والمتداول (الأرندي) ثمّ واصل حديثه وعاد للاختصار مجدداً وذلك بحذف الألقاب المعروفة (الأمين العام للأرندي) واكتفى بذكر الإسم مباشرة (أويحيى). وقد حاول المحرر وصف الحضور باقتصاد في قوله: "زحف من الحضور" في ثلاث كلمات في حين أنّها تدلّ على تواجد كمٍّ هائل من المنظمين والشخصيات والإعلاميين لحضور هذا الحدث السياسي. ثمّ ختم الخبر بمقولة للسيد "أحمد أويحيى": "إذا ما عندناش الإعلام معانا، الماتش خسرناه". التي استخدم فيها اللهجة العامية للتعبير عن الموقف، وشبّه الحملة الإنتخابية بمقابلة رياضية على الأرجح أن تكون مباراة كرة قدم لأنّها أكثر شعبية.

في أول رد فعل رسمي من السلطة

سلال يهاجم المقاطعين للانتخابات

• هاجم الوزير الأول، عبد المالك سلال، في أول رد فعل رسمي، المقاطعين للانتخابات، وقال بشأنهم: "الانتخاب حق وواجب، ومن أراد التفريط في حقه فهو حر، ولكن ليس له أن يفرض علينا خياره ويدعو الجزائريين ليدخلوا معه في جحور الشك واليأس". ويوجه هذا الكلام إلى رئيس حزب طلائع الحريات، علي بن فليس، وحزب "جيل جديد"، خصوصا هذا الأخير الذي يجول عبر الوطن لـ"الترويج" لخيار المقاطعة. وأفاد سلال، أمس، في كلمة له أمام المجتمع المدني لولاية الجلفة، بأن "التشريعيات المقبلة خطوة هامة في بناء مؤسسات البلاد، بعد التعديلات الرائعة التي أدخلها الدستور، كما أنها محطة يختار فيها الشعب بكل سيادة ممثليه لتجسيد إرادته الجماعية". كما زاد سلال في فتح النار على المقاطعين، قائلا: "خصمنا في هذه المعركة ليس أسعار البترول، بل اليأس وفقدان الأمل. فبث الأكاذيب والشائعات المغرضة ومحاولة زعزعة ثقة المواطن في بلاده ومستقبلها، فعل فاحش لا يمت للوطنية بصلة". واغتنم سلال ولاية الجلفة، وهو يزورها في قلب الحملة الانتخابية، ليدعو "الجزائريين بأنه يوم 4 ماي القادم، مطلوب منّا جميعا أن نرسل من الجلفة، ومن كل جهات الوطن الأخرى، رسالة حب وأمل إلى الشعب الجزائري عامة، وإلى المجاهد عبد العزيز بوتفليقة خاصة، مفادها التمسك بالوحدة والسيادة والأمن والاستقرار وبرنامجه الوطني للنهضة وبالخط الوطني الأصيل". وأثنى سلال على إنجازات الرئيس بوتفليقة، موضحا: "أسس رئيس الدولة سياسته التنموية على مبدأ العدالة الاجتماعية والتقدم المنسجم لكافة أقاليم البلاد، لأنه مقتنع أن الجزائريين لهم الحق في نفس مستوى الخدمات العمومية، من أمن وصحة وتعليم وسكن ونقل وغيرها، وذلك مهما كان مستواهم الاجتماعي ومكان إقامتهم في التراب الوطني". وشدّد الوزير الأول على أن "كل البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، تجسيد ميداني لذلك المبدأ وأداة وطنية لتحقيق العدالة، ونحن عازمون على مواصلتها وتعزيزها في السنوات المقبلة، بالاستفادة من التجربة السابقة والتركيز على الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فمستقبل الجزائر في الجنوب والهضاب العليا والمساحة الشاسعة لوطننا نعمة من الله وليست عائقا، فقد عملت الدولة في العشرية الفارطة على بناء قاعدة لنهضة الجنوب والهضاب العليا، بتغطيتها بشبكات نقل وطاقة ومياه، وكذا هياكل إدارية واقتصادية واجتماعية". وعن الوضع المالي الحالي، أفاد سلال بأن "الدولة أبقت رغم الظرف الاقتصادي الصعب على جهود الدولة في المجال الاجتماعي، وعلى برامج التنمية المحلية في مختلف القطاعات. كما حرصنا على أن يتركز ترشيد الإنفاق على الفئات الميسورة. وذلك ما ننوي مواصلته في المستقبل بالحفاظ على المكاسب الاجتماعية، مع توصيل الدعم إلى من يحتاجه فعلا، وزيادة فعالية المنظومة الوطنية للتكافل الاجتماعي". اقتصاديا، ذكر سلال بأنه "لا يمكن تصوّر نهضة وطنية دون اقتصاد منتج، وبحث مستمر عن القيمة المضافة حتى في ثرواتنا الطبيعية التي بدأنا في مسار لتثمينها قبل التصدير، كيف نقبل مثلا ارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية بصفة غير معقولة في بعض شهور السنة، ثم انهيارها في فترات أخرى، وتعرض المخزون للتلف؟ نحن نحارب هذه الظواهر لأننا نرفض المضاربة على حساب الجزائريين والإنتاج الوطني". كما تساءل سلال: "كيف نستمر في استيراد اللحوم؟ ونحن نمتلك فصائل من المواشي وقدرات تؤهلنا لاختراق السوق العالمي؟ أقولها هنا في الجلفة التي نلتزم بجعلها قطبا وطنيا للإنتاج الحيواني". مستمرا في تساؤله: "كيف نقبل بعرقلة ابتكار وحيوية شباب مثل الذي التقيته اليوم (أمس) يحمل مشاريع طموحة وواعدة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والسياحة والفلاحة".

كما شدد سلال على أن "الجزائر لا تدين لأي دولة أو جهة بفلس واحد، كما أننا لن نلجأ إلى الاستدانة بحكم أن احتياطي الصرف يكفينا، ورغم أن الوضع المالي صعب جدا، لم نجمّد مشاريع وإنما أجّلنا بعضها".

الجلفة: مبعوث "الخبر" خالد بودية

يبدو أنّ الصحفي من صفحة الوطن[1] قد حرص على الالتزام بخصائص التحرير الصحفي في نقل الخبر، وهذا مايمكن ملاحظته من خلال العنوان "سلال يهاجم المقاطعين للانتخابات وذلك بالاستغناء عن ذكر الألقاب المعروف (الوزير الأول عبد الملك سلال)، واكتفى بذكر اسم العائلة فقط وهذا يعد اقتصاداً في محلّه حيث أنّ عنوان الخبر يجب أن يكون مختصَراً، فهو عنصر الجذب للماد المنشورة ويحدد مدى إقبال القارئ أو تراجعه، فله أهمية كبيرة خاصة لأنّ نسبة كبيرة من القرّاء تكتفي بقراءة العناوين إلّا إذا كان العنوان جذّاباً ويهمّ القارئ بأقلّ الكلمات وعدم تكرارها. مثلما فعل المحرر هنا حين استخدم أربع كلمات بسيطة للإشارة إلى جوهر الموضوع، فذكر الفعل والفاعل والمفعول به وتجنّب توظيف المبني للمجهول. ثمّ في الموضوع مباشرة من خلال المقدمة في الجملة الأولى التي كانت بمثابة إعادة لعنوان الخبر، وواصل بنقل تصريحات الوزير الأول التي خصّت في البداية دعوة الجزائريين إلى المشاركة في الانتخابات كحقّ وواجب، حيث أضمر الاسم

[1]- خالد بودية: (سلال يهاجم المقاطعين للانتخابات)، الخبر اليومي الثلاثاء 11 أفريل 2017 م الموافق لـ 14 رجب 1438 هـ ، العدد 8477، الوطن، ص 3

(المقاطعين) واكتفى بوضع فاصلة لتجنّب التكرار وهو حذف بذكاء ورشاقة ثم دخل مباشرة في القول. ثمّ واصل في عرض التصريحات التي خصت هذه المرة دعوة إلى بعث رسالة إلى المجاهد "عبد العزيز بوتفليقة" واستخدم كلمة "المجاهد" للدلالة على مشاركة ونضال الرئيس في الثورة التحريرية المجيدة ضد الاستعمار الفرنسي. كما استخدم المحرر التعميم في قوله "كل جهات الوطن" ولم يعمد إلى التفصيل. كما أورد ذكر الأرقام بالحروف (4) بدلاً من أربعة، وبذلك لتوفير الجهد .

يمكن تصنيف هذا الخبر من الأخبار المركبة لاحتوائه على أكثر من خبر تحت عنوان واحد؛ فقد انتقل من الحديث عن الانتخابات إلى الحديث عن جهود رئيس الجمهورية في اصلاح البلاد، ثمّ انتقل إلى الحديث عن الوضع الاقتصادي وذلك بنقل أهم التصريحات في المقدمة، ثمّ الأقوال المقتبسة من المصدر، ليكون بذلك الخبر على شكل هرم مقلوب متدرّج.

أخبار

الجمعة 21 أفريل 2017 م
الموافق لـ24 رجب 1438 هـ

جمال ولد عباس من سطيف

"الأفالان سيبقى في الحكم 100 سنة"!

ع. ضيفي / ش. نبيل

● أفاد أمين عام جبهة التحرير الوطني أن فرنسا "سلمت الحكم للأفالان قبل خروجها من الجزائر"، مستدلا بوثيقة إيفيان التي تلا مقاطع منها أمام الحضور، وأكد أن الأفالان "سيبقى في الحكم لمدة قرن على أقل تقدير، لأنه الحزب الذي حرر الجزائر وبناها بعد الاستقلال، وزكى رئيس الجمهورية ليحكمها منذ 1999". ودعا جمال ولد عباس بسطيف. أمس إلى "التمسك بالوحدة الترابية للجزائر"، مؤكدا أن "برنامج الحزب هو برنامج رئيس الجمهورية دون زيادة أو نقصان"، وترحم ولد عباس على مرشح الحزب بولاية بجاية سعيد جويدر الذي تم اختطافه وقتله لأسباب مجهولة، معلنا إلغاء تجمعين له بولاية الوادي وبسكرة من أجل حضور جنازة الفقيد. وفي سياق الرد على خصوم الحزب، قال ولد عباس "إن كل مناضلي الحزب يجري فيه دم الأفالان"، مفتخرا بـ "احتكار الأفالان للرئيس الذي يعتبر رمزا من رموز الدولة"، مذكرا بالخطاب الذي ألقاه الرئيس في سطيف سنة 2012 حين أكد انتماءه للأفالان، وهو الاعتراف الذي سيمكّن الجبهة من السيطرة على الحكم لقرن من الزمن على أقل تقدير، حسب ولد عباس! وقبل ذلك انتقد ولد عباس بشدة غريمه أحمد أويحيى من عنابة أول أمس، بسبب تصريحاته الإعلامية التي عاب فيها على الأفالان "احتكار رئيس الجمهورية وبرنامجه"، قائلا "نحن جبهة التحرير الوطني حزب الأغلبية، ومن حقنا الترويج لبرنامج الرئيس بوتفليقة"، وأضاف "لا يحق لأي كان مهما كانت صفته أن يتطاول على الأفالان، ولا أقبل أن يصل إلى مسامعي بأن مناضلا صغيرا أو إطارا كبيرا في الحزب قد تعرض بالمساس له، لأن الذي يفعل ذلك سيجد الرد القاسي مني".

ع. ض / ش. ن

حاول المحرران من خلال هذا الخبر[1] تغطية تجمع الأمين العام لجبهة التحرير الوطني "جمال ولد عباس" بولاية سطيف، وذلك بنقل تصريحاته التي خصّت استمرار حزب "الأفالان" في الحكم، حيث جاء عنوان الخبر كالآتي "الأفالان سيبقى في الحكم 100 سنة"!.

يمكن تصنيف هذا الخبر من الأخبار المركبة؛ لأنه تضمّن تنقلاً في عرض الأخبار، فقد استهلّ المحرر الخبر بتصريحات الأمين العام حول بقاء الأفالان في الحكم، ثم انتقل إلى الترحم على مرشّح الحزب بولاية بجاية، كما انتقل بعد ذلك إلى الرد على خصوم الحزب، كلّ هذا على شكل نثر صحفي. أمّا القالب الفني المناسب لهذا الخبر فهو الهرم

[1]. ع. ضيفي/ ش. نبيل: (الأفالان سيبقى في الحكم 100 سنة"!)، الخبر اليومي، الجمعة 21 أفريل 2017 م الموافق لـ 24 رجب 1438هـ ، العدد 8487، أخبار، ص 3

المقلوب المتدرّج، ذلك أنّ المقدمة شملت أهمّ التصريحات المتعلقة بالخبر من خلال قوله: "وأكّد أنّ الأفالان سيبقى في الحكم لمدة قرن على أقل تقدير"، ثمّ واصل بنقل أقوال مقتبسة من المصدر "إنّ كلّ مناضلي الحزب يجري فيه دم الأفالان".

إنّ شكل ومضمون هذا الخبر سياسيان، لغته السلطة كأداة لصناعة الرأي العام. لأنّ الرأي العام هو المنبع الذي تصدر منه أحكام الجماهير، وفي ذات الوقت القوة التي يسعى إليها الإعلام باللغة إلى التأثير في الجماهير. فاللغة من الأمور التي يرى كلّ فرد نفسه مضطراً إلى الخضوع لما ترسمه، وكلّ خروج عن نظامها يلقى من الرأي العام مقاومة تكفل رد الأمور إلى نصابها الصحيح.

وبرز الاقتصاد في توظيف كلمة (الأفالان) بدلاً من (حزب جبهة التحرير الوطني)، كما وردت كتابة الأعداد بالأرقام في (100 سنة) من خلال العنوان بدلاً من (مئة سنة)، وعبّر عنها بشكل آخر حيث وظّف مصطلح (قرن) الذي يفيد المدة نفسها. كما تمثّلَ الاقتصاد في استغناء المحرر عن ذكر الكلمات الزائدة (ترحّم ولد عباس) واكتفى بذكر اسم العائلة (ولد عباس) فقد صارت مكانته معروفة. كما استغنى أيضا عن أحرف ربط الكلمات في (أضاف) بدلاً من (وقد أضاف). وما كان واضحاً في نهاية الخبر هو نبرة السلطة والتهديد من خلال قول الأمين العام لحزب جبهة التحرير "لا يحقّ لأي كان..." التي جمع من فيها خصوم الحزب والمعارضين له، وأنهى قوله بـ "سيجد الرد القاسي مني." الذي سيكون بمثابة إجراءات وعقوبات في حق المتطاولين على الحزب.

عيوب ونقائص بالجملة في مشاريع قيد الانجاز

سكان بني حواء يطالبون بتدخل والي الشلف

● عبر عدد من سكان بلدية بني حواء في الشلف عن استيائهم من نوعية الأشغال الجاري انجازها في بعض المشاريع واصفين إياها بغير المطابقة للمقاييس التقنية، حيث طالبوا من الوالي إيفاد لجنة تحقيق للوقوف على النقائص المسجلة وحماية المال العام من تبذيره في مشاريع لا يستفيدون منها.

تحفظ ممثلو السكان على طبيعة الأشغال التي يقوم بها مقاولون عبر تراب بلدية بني حواء في غياب المتابعة التقنية اللازمة لهذه المشاريع. وحملوا المقاولين مسؤولية ما يحدث من تجاوزات في الأشغال الجارية بمشروعي تهيئة وتعبيد طرقات أحياء مركز البلدية ووضع العشب الطبيعي بالملعب البلدي.

وكشف محدثونا عن استعمال الأتربة والحجارة في فرش طرقات الشوارع. كما تعمد ذات المقاول إلى التخلص من نفايات الطريق القديم عبر رميها على طول الطريق الوطني الساحلي رقم 11 وبالقرب من المجمع السياحي بالمدخل الغربي لبني حواء. وتساءل المواطنون عن دور مصالح المراقبة في كشف هذه العيوب الظاهرة للعيان. وفي مقارنة بسيطة أشار محدثونا إلى النوعية الرديئة لبقايا الحصى التي يراد بها فرش أرضية الطريق قبل تعبيده وسط المدينة مقارنة بمشروع تعبيد طريق أخرى في الحي المجاور لمقاول آخر جلب نوعية جيدة من الحصى الصافي لتدعيم أرضية الطريق، عكس صاحب المشروع الأول الذي هو في الأصل أمين عام سابق متقاعد لإحدى البلديات بالشلف. والذي يشرف على متابعة هذا المشروع المسجل باسم مقاول آخر يبدو انه لا يعلم بهذه العيوب التي ترتكب باسمه.

كما أثار مشروع تهيئة الملعب البلدي بالعشب الكثير من القلاقل في ظل صمت مسؤولي مديرية الشباب والرياضة باعتبارها صاحبة هذا المشروع، الذي لم تحترم فيه أدنى المقاييس التقنية التي حددتها الدراسة المنجزة. وقد تحفظ ممثلو المصالح التقنية ومنتخبون ببلدية بني حواء على طبيعة الأشغال التي سجلت بها تجاوزات بالجملة.

من جهته وجه جمال بن هني منتخب بالبلدية رسالة إلى والي الشلف يدعوه فيها إلى إيفاد لجنة تحقيق للوقوف على ما وصفه بالمهزلة، بالنظر إلى العيوب التي سجلت منذ انطلاق مشروع تهيئة الملعب البلدي لبني حواء. خاصة في الجزء المتعلق بتغطيته بالعشب الاصطناعي. حيث عمد المقاول المكلف بالأشغال إلى اختيار زاوية من مساحة الملعب لوضع العشب دون احترام الدراسة المنجزة. مما يجعل هذه المنشأة الرياضية غير مطابقة للمعايير المتعارف عليها. وبالتالي حرمان الفريق المحلي من اعتماد هذا الملعب لاستقبال منافسيه بسبب عدم مطابقته للمعايير التقنية المعتمدة.

كما يرهن بذلك بقية المرافق التي ينتظر انجازها على حساب ميزانية البلدية منها المضمار، المدرجات، غرف تغيير الملابس ومختلف الشبكات. ولم يخف محبو فريق بني حواء لكرة القدم استيائهم من التبذير العلني للمال العام في مشروع لا يستفيد منه أبناء المنطقة في شيء لان أشغاله غير مطابقة للمقاييس المحددة في مثل هذه المنشات الرياضية.

ع. دحماني

نقائص في الأشغال ببني حواء بالشلف

من "الخبر"

يمكن تصنيف هذا الخبر[1] من الأخبار المحلية أو الداخلية، وذلك حسب التقسيم الجغرافي لأنّه وقع داخل نطاق المجتمع الذي تصدر فيه الجريدة، وحاول من خلاله الصحفي تغطية خبر اقتصادي اجتماعي لأنّه يتعلّق باستياء عدد من سكّان بلدية بني حواء في الشلف من نوعية الأشغال المنجزة فيها. ويعتبر هذا الخبر خبراً مبدعاً لأنّ الصحفي يبذل جهداً للحصول على المعلومات واستكمال البيانات الكافية، وذلك لتغطية حدث غير معروف، فهو يذهب إلى المكان ويحصل بنفسه على تفاصيله، وهو أيضاً خبر حي لأنه مأخوذ من الواقع.

[1]- ع. دحماني: (سكان بني حواء يطالبون بتدخل والي الشلف)، الخبر اليومي، السبت 22 أفريل 2017 م الموافق لـ 25 رجب 1438 هـ، العدد 8488، الجزائر العميقة، ص 9

من الناحية التحريرية يصنف هذا الخبر من الأخبار البسيطة، لأنّه يصف واقعة واحدة وهي استياء سكان البلدية من نوعية الأشغال، أمّا القالب الفني المتبع والمناسب لهذا الخبر فهو قالب الهرم المقلوب، أمّا لغة الخبر فهي لغة بسيطة وسهلة يمكن للقارئ العادي المحدود الثقافة أن يستوعبها، حيث اتبع الصحفي هنا كلّ القواعد التي يجب مراعاتها في لغة الخبر الصحفي، فاستعمل جملاً قصيرة ومفهومة مثل: (خاصة في الجزء المتعلق بتغطيته بالعشب الاصطناعي)، كما اشتمل الخبر على كلمات مألوفة لدى القارئ مثل: (الأشغال، المشاريع، البلدية، المواطنون، المرافق...) بالإضافة إلى توظيف الأفعال المبنية للمعلوم مثل: (عبّر، تحفّظ، كشف، تساءل، وجّه، عمد...). كلّ هذا في تركيب بسيط ليجيب على الأسئلة الست:

مـن؟ سكان بلدية بني حواء

أين؟ ولاية الشلف

مـاذا؟ استياء سكان البلدية

لماذا؟ سوء إنجاز المشاريع

كيف؟ مطالبة الوالي بتسوية الأوضاع.

وفيما يخص الناحية اللغوية فقد تمكّن الصحفي من السلامة اللغوية وتجنب الإطالة، وذلك في مقدمة الخبر حيث حذف اللفظ المفهوم من سياق الكلام (ولاية) واكتفى بذكر (الشلف) مباشرة، كما أضمر (الفاعل) في قوله: "حيث طالبوا من الوالي..." وتقدير الكلام (حيث طالب سكان بلدية بني حواء الوالي...)، ليتحقّق بذلك ولو اليسير من مبدأ الجهد الأقل.

خلاصة:

إنّ ما يمكننا ملاحظته من خلال عرضنا لهذه الأخبار المنقولة عن جريدة الخبر اليومي، من أعداد مختلفة هو اعتماد الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة على توظيف الاقتصاد اللغوي في سرد وتغطية الأحداث، وذلك باستخدام الحذف والإضمار والنحت والاستغناء عن الكلمات الزائدة، واللجوء إلى كتابة الأعداد بالأرقام اختزالاً وتوفيراً للجهد والوقت. بالإضافة إلى استخدام الكلمات المألوفة لدى المتلقي بأسلوبٍ بسيطٍ مسترسلٍ وواضحٍ، وذلك مراعاةً للفئات المختلفة القارئة للخبر.

خـــاتمـــــــة:

من خلال هذا البحث الوجيز أردت الإضاءة على ظاهرة "الاقتصاد اللغوي" السائدة في لغة التخاطب اليومي دون حضور تداولي للمصطلح، لأنّها تقوم على إيثار الخفة في الكلام وهي عادة الإنسان، أي أنّ المتكلّم يحاول أن يُوصِلَ ما في ذهنه من أفكار مع أقلّ جهد عضلي، ولا يُخفَى ما في هذا القانون من تيسير على الناطق سواء أكان عربي أم غير عربي، لأنّ هذه الظاهرة تشمل كلّ لغات العالم دون استثناء، وتستخدم في كلّ المعارف والعلوم باللجوء إلى وضع الرموز والمختصرات والحذف وغيرهم وفق مبدأ الخفة والإفهام في توصيل المعنى المراد دون إخلال به. وهذا ما حاولت توضيحه من خلال إبراز علاقة هذه الظاهرة بصياغة الأخبار الصحفية، حيث تجلّى ذلك في الاستغناء عن الألفاظ والحروف الزائدة بإيجاد مصطلحات مختصرة أو رموز دالّة تُغْني عن ذكر الكلمات الطويلة.

لابدّ للمحرر عند صياغة خبر صحفي مراعاة الأسس الفنية بشكل صحيح وسليم، فيجب عليه اختيار الشكل التحريري والقالب الفني المناسبين، مع مراعاة السلامة اللغوية وإبراز المعاني بأقلّ عدد من الكلمات دون إهمال عناصر الخبر، وتجنّب استخدام التراكيب اللغوية الصعبة التي يصعب على القارئ فهمها، مع الميل إلى عدم الإطالة في الجمل نظراً للطبيعة المستعجلة للقارئ الذي يبحث عن جوهر الموضوع.

حاولت في بداية هذا البحث الإلمام بظاهرة الاقتصاد اللغوي كونها تشمل اللغة بكلّ مستوياتها (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية). كما قدّمت عرضاً لأبحاث الدارسين السابقين للموضوع وحاولت تطبيقه على لغة الخبر الصحفي نظراً للعلاقة القوية بينهما.

ومن أهم النتائج التي اهتدى إليها البحث بداية من الفصل الأول:

- ❖ أنّ الاقتصاد اللغوي يتحقّق ببلوغ المتكلّم أكبر عدد من الفوائد بأقلّ كمية من الجهود الفكرية والعضلية.
- ❖ استخدام ظاهرة الاقتصاد اللغوي بكثرة في القرآن الكريم والشعر العربي وذلك لتتفادي الإطالة والتكرار.
- ❖ اهتمام ظاهرة الاقتصاد اللغوي بقانون السهولة والتيسير، وذلك بالتخلّص من الأصوات العسيرة واستبدالها بأصوات أخرى.
- ❖ للاقتصاد في اللغة ملامح عديدة تطرقت منها إلى: الإيجاز، الحذف، الإضمار، النحت والاشتقاق.

أمّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه الجانب الإعلامي من الموضوع، وتوصلت من خلاله إلى توضيح النقاط التالية:

- ❖ سمات الاقتصاد اللغوي في اللغة الإعلامية، وذلك بالإشارة إلى الاستغناء عن الكلمات الزائدة والألقاب المعروفة رغبة في تجنّب الإطالة.
- ❖ المراحل التي مرّ بها الخبر الصحفي وتطوّره عبر مرور الزمن.
- ❖ اللغة التي يتميّز بها الخبر الصحفي من تجنّب استخدام الكلمات المهجورة في اللغة، والحرص على استخدام الجمل القصيرة.
- ❖ مصادر الأخبار الصحفية؛ حيث يجب ذكر مصدر كلّ خبر حتى يكون أكثر مصداقية ويتفاعل معه الجمهور.
- ❖ الأسس الفنية لكتابة الخبر الصحفي التي يجب على المحرر الإلتزام بها حتى يكون خبره ناجحاً، ويحظى بالقبول من طرف جمهور القرّاء على اختلاف ثقافاتهم .
- ❖ القوالب الفنية، التي عمدت إلى شرح ثلاثة منها كونها الأشهر والأكثر استعمالاً وهي: قالب الهرم المقلوب، قالب الهرم المقلوب المتدرج، قالب الهرم المعتدل.

أمّا الفصل الثالث فخصّصته للجانب التطبيقي من البحث، وتطرقت فيه إلى الجمع بين الفصلين النظريين السابقين وذلك بعرض بعض الأخبار الصحفية من جريدة الخبر التي كانت محلّ الدراسة، وحاولت استنباط أماكن توظيف الاقتصاد اللغوي في هذه الأخبار المتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم: برواية حفص.

1) قائمة المراجع:

- إبراهيم أحمد، فن كتابة الخبر والمقال الصحفي نظريا وعمليا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.
- إبراهيم إسماعيل، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998.
- أبو المكارم علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
- أبو زيد فاروق، فن الخبر الصحفي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، د.ت.
- أحمد عتمان نعمات، فنون التحرير الصحفي، المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ط، 2010.
- أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مطبعة مصر، د.ط، د.ت.
- البدراني فاضل محمد حسني، أسس التحرير الصحفي التلفزيوني والإلكتروني، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2014
- بناني محمد الصغير، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط1994.
- التميمي مهدي حسين، أساسيات في اقتصاد اللغة العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
- جليل عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، د.ط، د.ت.
- حامد هلال عبد الغفار، الصوتيات اللغوية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ط1، 2008.
- حجازي محمود فهمي، مدخل إلى اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1998.

- حداد نبيل، في الكتابة الصحفية (السمات، المهارات، الأشكال، القضايا)، دار الكندي، الأردن، د.ط، 2002
- حسان تمام، مقالات في اللغة والأدب ج1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
- حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1998.
- الخولي محمد علي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، د.ت.
- دي سوسير فرديناند، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، د.ط، 1985.
- ربيع عبد الجواد سعيد، فن التحرير الصحفي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.
- ربيع عبد الجواد سعيد، فن كتابة الأخبار، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2001.
- سترنز هربرت، المراسل الصحفي ومصادر الأخبار، ترجمة: سميرة أبو سيف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1989.
- شرف عبد العزيز، المدخل إلى علم الإعلام اللغوي، جريدة الأهرام، القاهرة، د.ت، د.ط.
- شرف عبد العزيز، مدخل إلى وسائل الإعلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط2، 1989.
- شعيب ابن عبد الله أحمد، الميسر في البلاغة العربية، دار الحزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008.
- شعيب ابن عبد الله أحمد، بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية، دار الحزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 2008.
- الصالح صبحي، دراسات فقه اللغة العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط17، 2005.

- الطيبي أحمد، الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- عبد التواب رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990.
- عبد الحميد صلاح محمد، القصة الإخبارية في نشرات الأخبار الفضائية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ط1، 2014.
- عبد المجيد ليلى وعلم الدين محمود، فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات، السحاب للنشر والتوزيع القاهرة ط1، 2004.
- عتيق عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1995.
- عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1998.
- الغريسي محمد، اللسانيات العربية والإضمار (دراسة تركيبية دلالية)، عالم الكتب الحديث الأردن ط1، 2014.
- فندريس جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الداوخلي ومحمد القصاص، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 2014.
- قباوة فخر الدين، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، مكتبة لبنان ناشرون، القاهرة، ط1، 2001.
- كولمارس فلوريان، اللغة والاقتصاد ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت 2000.
- مارتيني آندري، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعيد زبير، دار الأفاق، الجزائر، د.ط، د.ت.
- معوض محمد، الخبر في وسائل الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1994.
- مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- ناجي عباس، الخبر الصحفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

- النادري محمد أسعد، فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت د.ط، 2009.
- ندا أيمن منصور والشريف سامي، اللغة الإعلامية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، القاهرة، د.ط، 2004.
- نصر حسني محمد وعبد الرحمن سناء، الخبر الصحفي (التحرير الصحفي في عصر المعلومات)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2009 .
- نصر حسني محمد وعبد الرحمن سناء، الفن الصحفي في عصر المعلومات (تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2005.
- هيبة محمود منصور، الخبر الصحفي وتطبيقاته، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2004.

2) الرسائل:

- بديدة يوسف، بلاغة الايجاز في الشعرية العربية (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008 ـ 2009.
- تواتي عبد القادر، دفع الثقل ورفع اللبس وأثرهما في الدرس النحو العربي (أطروحة دكتوراه)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016.
- غديري وردة، سمات الاقتصاد اللغوي في العربية (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2002 ـ 2003.
- محمد لال ليث، الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية (رسالة ماجستير)، المملكة العربية السعودية، 1415ھ.

3) المجلات:

- مجلة كلية التربية، علي حسين: (المعجم العربي بين الاقتصاد والإفراط)، جامعة واسط، بغداد، العدد 10.

4) الجرائد:

- الخبر اليومي، الإثنين 10 أفريل 2017م الموافق لـ 13 رجب 1438ھ ، العدد 8476.

- الخبر اليومي، الثلاثاء 11 أفريل 2017م الموافق لـ 14 رجب 1438هـ، العدد 8477.
- الخبر اليومي، الجمعة 21 أفريل 2017م الموافق لـ 24 رجب 1438هـ، العدد 8487.
- الخبر اليومي، السبت 22 أفريل 2017م الموافق لـ 25 رجب 1438هـ، العدد 8488.

5) شبكة الأنترنت:

- https://ar.wikipedia.org/wik(/صحيفة)_الخبر

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

كلمة شكر

إهداء

مقدمة ..... أ _ ج

مدخل مفاهيمي

الفصل الأوّل: الاقتصاد اللغوي مبادئه وأسسه

الاقتصاد اللغوي في الشعر العربي و القرآن الكريم 10

مظاهر الاقتصاد اللغوي في اللغة العربية 12

مبادئ الاقتصاد اللغوي 16

ملامح الاقتصاد اللغوي 19

نظريات الاقتصاد اللغوي 27

هرم الاقتصاد اللغوي 28

الفصل الثاني: مظاهر الاقتصاد اللغوي في الخبر الصحفي

الاقتصاد اللغوي في اللغة الإعلامية 32

نشأة الخبر الصحفي 34

أنواع الخبر الصحفي 37

القيم الإخبارية 39

عناصر الخبر 41

مصادر الخبر 42

سمات الاقتصاد في كتابة الخبر الالكتروني 44

مكونات بناء الخبر وتحريره 46

القوالب الفنية لكتابة الخبر 49

الفصل الثالث (دراسة تطبيقية)

خاتمة 70

قائمة المصادر والمراجع 72

فهرس المحتويات 77